قلبت الياء الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا للدلالة
على الالف ثم قوله مثل جاء مصطفون مبتداء محذوف ومضاف ومصطفون مضاف اليه
والرفع على الحكاية اي نظيره مثل مصطفون وشرطه اي شرط الاسم الذي جمع
بالواو والياء والنون ان كان الاسم الذي اريد جمعه اسما اي غير صفة فمذكر
علم يعقل اي شرطه الامور الثلاثة المذكورة والعلمية والعقل لان هذا الجمع
اشرف الجموع لسلامة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل اشرف من غيره فاختص الاشرف
بالاشرف ثم اعلم ان قوله وشرطه مبتداء وقوله فمذكر خبر بمعنى حصول مذكر والفاء
زائدة والشرط معترض وفي هذا ضعف لان اعتراض الشرط انما يكون في الشعر
ولم يوجد في السعة وزيادة الفاء في الخبر ضعيف اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف
اما فيكون الفاء في جواب اما ويمنع اختصاص اعتراض الشرط بين المبتداء والخبر
بالشعر او يقال ان قوله وشرطه مبتداء والجملة الشرطية خبر والضمير العائد الى
المبتداء مقدر بعد الفاء اي وشرطه ان كان اسما فهو مذكر وفيه نظر لانه على هذا
يلزم حذف العائد المرفوع من الجملة الواقعة خبرا وذا غير جائز كما صرح به الشارح
في بحث المبتداء ولاجل هذا الاشكال قيل في هذه العبارة
قال الشارح هذه عبارة ركيكة وقال شيخي واستاذي طاب ثراه يمكن ان تصحيحها
بوجوه احدها ان تقدر حيث امتنع حذف الضمير اسم الاشارة ويكون بدلا اي
شرطه ان كان ذلك الاسم الذي اريد جمعه بالواو والنون اسما فذلك الشرط
حصول مذكر والثاني ان قوله وشرطه مبتداء وخبره محذوف اي وشرطه
ما يذكر وقوله ان كان الى الجزء استيناف اي ابتداء كلام كما قيل في النابغة

والزاني فاجلدوا ان تقدير الزانية والزاني حكمهما ما يذكر قوله فاجلدوا بيان
المثالي انه مبتداء محذوف الخبر اي وشرط [illegible] حذف هذا الخبر
بقرينة ما بعده من الجملتين اعني قوله ان كان اسما فكذا وان كان صفة فكذا
والثالث انه مبتداء بحذف مضاف والجملة الشرطية خبر بناويل مضمون هذا
الكلام اي بيان شرط هذا الكلام وهو ان [illegible] مذكر علم يعقل وضمير
شرطه عايد الى الاسم الذي جمع بالواو والنون او الى المذكر في هذا الجمع اي
شرط ذلك المذكر في هذا النوع من الجمع وضمير كان عايد الى الاسم الذي
اريد جمعه بالواو والياء والنون او الى المذكر المجموع بذلك وعلى الثاني في
مدار افادة قوله هو مذكر قوله علم يعقل فلا يلزم اتحاد الشرط والجزاء وقوله
فمذكر خبر مبتداء محذوف اي فذلك الشرط حصول مذكر او فذلك المذكر
علم يعقل وقوله علم خبر بعد خبر للمبتداء المحذوف وقوله يعقل صفة علم وفيها
تسامح اذ العاقل مسمى العلم لا العلم ثم اعلم ان اريد بالمذكر الذات المتصفة
بالذكورة يعني المذكر الحقيقي يراد بقوله علم مسمى لان المذكر الحقيقي هو مسمى
العلم دونه ويكون حمل المذكر على الضمير الذي هو عايد الى الاسم الذي اريد
جمعه بالواو والنون من باب التسامح بحذف مضاف اي فهو اسم مذكر ولا
تسامح في يعقل اذ المذكر الحقيقي هو الموصوف بالعقل وان اريد اللفظ المذكور
يعني المذكر اللفظي فلا تسامح في حمل المذكور على الضمير العايد الى الاسم مذكر لفظي
ولا حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل من التسامح اذ العاقل
المذكر الحقيقي دون اللفظي ويكون قوله وان لا يكون بتاء تانيث مثل علامة

ضايعاً الخ وجه باشتراط التذكير اللفظي واجيب بان ذكره لدفع وهم من يتوهم
ان المراد بالمذكر المذكر من جهة المعنى دون اللفظي فيجوز جمع علامة بالواو
والنون لانه مذكر من جهة المعنى ايضا ولقايل ان يقول لو قال بعلم مكان يعقل
لكان اولى بحيث لا يخرج عنه [illegible] الله تعالى اذ لا يصح اطلاق العقل عليه تعالى
اللهم الا ان يقال الشرط هو العقل وعلمه وغيره [illegible] الماهدون سندرج فيما جمع بالواو
والنون بالتاويل نحو بلغت منا البلغين بضم البا جمع بلغة وهي الداهية اي
بلغت منا الدواهي وانما جمع بالواو والنون لان الدواهي لما صدر منها افعل
العقلاء وهو اصابة الحال والنكاية اي العقوبة نزلت منزلة العقلاء فجمع لها
هذا الجمع ويمكن ان يجاب بان العقل يطلق على الله تعالى لغة وانما لا يجوز اطلاقه
عليه سبحانه وتعالى لكون اسماء الله تعالى توقيفية ومنع الشرع لا ينافي
الاطلاق اللغوي كذا في بعض شروح المنار وان كان صفة ضمير كان عايد الى الاسم
الذي قصد جمعه بالواو والياء والنون او الى المذكر المجموع بذلك وعلى التقدير
كان مدار افادة قوله فمذكر هو الصفة او اراده المسمى وان كان المذكر المجموع
بذلك مسمى صفة فحصول مذكر اي مذكر غير علم او فذلك المذكر يعقل او فهو مذكر
يعقل لكن اذا قدر فذلك المذكر مذكر فهو مذكر كان قوله وان لا يكون افعل
فعلاء محمولا على حذف مضاف اي ذو عدم كونه افعل فعلاء واذا قدر فحصول
مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف اذ المعنى حينئذ وحصول عدم كونه كذا او المراد
بالمذكر الذات المتصفة بالمذكورة بتقدير مضاف اي فهو اسم مذكر وان اريد به
اللفظ المذكر كان قوله وان لا يكون بتاء التانيث مثل علامة ضايعا الخ وجه

باشتراط التذكير اللفظي وان لا يكون افعل فعلاء عطف على قوله فذكر وذواته لا يكون
المذكر فيه سوى هذه الصفة اي ذو عدم كونه سوى هذه الصفة وان كان
تقدير قوله فذكر فصول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف وقوله افعل خبر لا يكون
واضافته الى هذا بادنى ملابسة اي افعل الذي مونثه فعلاء لكن يرد عليه
ان افعل هنا علم لما يوزن به من نحو احمر واسم لغيرهما والعلم لا يضاف
واجيب بانا سلمنا ذلك لكن العلم يجوز اضافته بعد تاويله بمنكر اي بواحد
من جنسه وهنا كذلك وكذا الحكم في فعلان فعلى مثل احمر فانه لا يقال فيه
احمرون للفرق بين افعل هذا وبين افعل التفضيل حيث يصح جمع افعل التفضيل
كامل ولا اشكل هذا بالجمع جمعا حيث يجيء جمعه بالواو والنون نحو اجمعون لان
مجيئه بالواو والنون على خلاف القياس او هو في الاصل افعل التفضيل لا افعل
فعلاء لعدم كونه من الالوان والعيوب والحلى واصل فعلاء يختص بذلك وحينئذ
تكون تانيثه على جمعاء على خلاف القياس فلا يتوجه الاشكال اصلا ولا فعلى ان
فعلى عطف على افعل ولا زايدة لتاكيد النفي واضافة فعلان الى فعلاء بادنى
ملابسة كا فعل فعلاء ولا فعلان الذي مونثه فعلى مثل سكران فانه يقال
سكران للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان فعلانة حيث يصح جمعه هذا
الجمع كندمانون ولا مستويا عطف على افعل ولا زايدة لتاكيد النفي وان لا يكون
المذكر مستويا فيه اي في ذلك الوصف مع المونث نحو جريح اذا كان بمعنى
مفعول وصبور فان المذكر فيهما مستو مع المونث يقال رجل جريح وصبور وامراة
جريح وصبور فلا يقال رجال جريحون وصبورون لانه لو جمع مذكره بالواو

والنون لجمع مونثه بالالف والتاء وحينئذ يرتفع الاستواء المقصود فيه قال الشارح
العلامة هذه العبارة اسمح [illegible] واضعف من الاولى لان ضميران لا يكون
عايدا الى الوصف المذكر كون [illegible] وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في
ذلك الوصف مع المونث ولا معنى [illegible] هذا الكلام فكيف يستوي الشي في نفسه
مع غيره ولو قال ولا مستويا [illegible] كر مع المونث لكان شيئا الى هذا عبارته وقال
شيخي واستادي نعمه الله تعالى بالرحمة والرضوان ان ضمير ان لا يكون عايدا
الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة ثم ضمير قوله ان كان
صفتان عادا الى المذكر دون الاسم بدلالة ان البحث في المذكر لان صاحب صدر
البحث المذكر ملحق آخره فلا اشكال اصلا ولم يحتج في الربط الى تقدير فيه
في قوله وان لا يكون افعل فعلا ويكون المعنى شرطه ان كان صفة حصوله
منكرو عدم كون المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المونث وكذا ان عادا الى
الاسم لكنه يحتاج في الربط الى تقدير فيه في قوله وان لا يكون افعل فعلاء
فيكون المعنى شرطه ان كان صفة وهو مذكر يحتمل وجود عدم كون المذكر مسمى
فعلاء وعدم كون ذلك المذكر مستويا فيه مع الوصف فلا يكون في هذه العبارة
سخافة اصلا كما ظن الشارح فانظر فيه بعين الانصاف ولا مما نيث عطف
عطف على قوله افعل فعلاء اي وان لا يكون كاسا بتاء تانيث او عطف
على قوله مستويا اي وان لا يكون ذلك المذكر كاسا بتاء تانيث مثل علامة فانه
لا يجمع بالواو والنون لانه لو جمع بذلك فاما ان يبقى التاء او تترك فان بقيت
لزم اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث وهو مستكره وان تركت لفات الغرض

وهو المبالغة ولنقص القياس جمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه كغلام ويحذف نونه
اي نون الجمع للاضافة فان نونه عوض عن التنوين ... ي للاضافة لان الاضافة
يقتضي الاتصال والتنوين يقتضي الانفصال وقد شذ نحو ارضين بفتح الراء
كارضات وحرات وسنين وثبون وقلون ونحو ذلك هذا جواب سوال
مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة ... ة والقلة ونحو ذلك جمعت
والقلة ونحو ذلك جمعت بالواو والنون مع انتفاء شرط الجمع بذلك وهو التذكير
والعقل والعلمية والصفتية فاجاب بقوله وقد شذ نحو ارضين وسنين
وارتكاب هذا الشذوذ في نحو سنين وارضين الى اخره لجبر النقصان الواقع
في واحده وهو حذف العجز كالتاء المقدرة في ارض لانها في التقدير ارضة
بدليل تصغيرها على اريضة وكاللام في سنة فان اصلها سنوة فحذفت التاء
واللام وجمعتا بالواو والنون لجبر ما دخل عليهما من النقص بحذف التاء
واللام وهذا الجبر ليس بقياس وان كان ذا جزئيات كثيرة ونحو العالمين
من باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم لانهم اشرف الموجودات
فجمع لهم هذا الجمع ونحو بلغت منا البلغين اي الدواهي ونحو قوله تعالى
ساجدين متاولة لانه لما صدر فعل العقلاء وهو اصابة المحال والنكاية
من الدواهي وفعل السجود من الكواكب اجريت مجرى العقلاء فجمع لهم
هذا الجمع المونث اي جمع المونث الصحيح او المونث المجموع صحيحا ما لحق
آخره الف وتاء نحو هندات ومسلمات وشرطه اي الاسم الذي جمع بالالف
والتاء او شرط ذلك المونث صفة وله مذكر الواو والحال اي وكذلك المونث

اولذلك الاسم مذكر فان يكون مذكرا اي مذكر ذلك الاسم او ذلك المونث

جمع بالواو والنون لان [illegible] الجمع السالم سواء كان بالواو والنون

او بالالف والتاء ايضا لسلامة [illegible] الواحد فيه والمونث فرع وجمع التكسير

ايضا فرع لتغيير بناء الواحد فيه [illegible] جمع الفرع وهو المونث بالالف والتاء

وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والنون لا جمع التكسير ليكون الفرع

موافقا للاصل في سلامة الواحد ولا يلزم مزية الفرع على الاصل ثم اعلم ان

هذه العبارة مثل العبارة الاولى لان قوله وشرطه مبتدا وقوله فان لا يكون

الى آخره خبر والفاء زايدة والشرط معترضة بين المبتدا والخبر كما مر وفيه

ان اعتراض الشرط بين المبتدا والخبر انما يكون في الشعر والاولى ان يقدر

المبتدا قبل الفاء اسم الاشارة ويكون المبتدا المقدر وخبره جزاء والفاء

جزائيته والجملة الشرطية خبر لقوله وشرطه والمعنى وشرطه ان كان ذلك الاسم

او ذلك المونث الذي اريد جمعه بالالف والتاء صفة فذلك الشرط كون مذكره

كذا او يقال ان قوله وشرطه مبتدا محذوف الخبر اي وشرطه ما يذكر والجملة

الشرطية بيان لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كما مر او يقال انه مبتدا

خبره محذوف اي وشرطه على التفصيل وحذف هذا الخبر لقرينة ما بعده من

الجملة كما مر او يقال انه مبتدا بحذف مضاف والجملة الشرطية خبر بتاويل هذا

الكلام اي وبيان شرطه هذا الكلام كما مر وان لم يكن لذلك اي لذلك المونث

او لذلك الاسم مذكر مجموع بالواو والنون فان لا يكون اي فالشرط عدم

كونه مجردا عن التاء اذ لو جمع المجرد عن التاء بالالف والتاء لزم اللبس بين

الحائض حيث يقال جمع حايضة التي اريد بها الصفة الثابتة حايضات وقيل
في جمع حايض التي اريد بها الصفة الثابتة كالـ ... الدس فجمع حايض على حوايض
ولم ينعكس لان ما هذا التاء صريحا الحق بالجمع بالالف والتاء مما هذا التاء تقديرا
ولا اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما نحو هند ودعد وتمرة وكسرة
وعرفة جمع مطلقا ظرف او مصدر اي زمانا ... او جمعا مطلقا اي غير
مقيد بشرط فيقال هندات ودعدات وتمرات بفتح الفاء وكسرات بكسر
الكاف وفتح الشين وضمها وغرفات بضم الغين وفتح الراء وضمها ثم لما فرغ
من بيان نوعي الجمع الصحيح شرع في بيان الجمع المكسر فقال والمكسر اي المجموع
المكسر وفي بعض النسخ جمع التكسير ما تغير كلمة ما على النسخة الاولى عبارة
عن مجموع وعلى الثانية من جمع اي عن مجموع او جمع تغير مفرده وواحده
المحقق كرجال جمع رجل وافراس جمع فرس او المفروض كنسوة جمع نساء بضم النون
اراد بالتغير اعم من ان يكون حقيقة كعامة الجمع المكسرة او تقديرا كما في فلك
وهجان كما مر فان قيل هذا الحد ينتقض بنحو مصطفون ومعلون وداعين
ورامين وتمرات بفتح الميم جمع تمرة بسكون الميم وكسرات بفتح الشين
وكسرها جمع كسرة بسكون السين وعرفات بفتح الراء وضمها جمع عرفة
بسكون الراء فانها جمع سلامة مع وقوع التغيرات قيل الاعتبار بالتغير هنا
يكون في اوزان الجمع لا ما يكون بعد الجمع فلا ينتقض بما ذكرتم فان اصل مصطفون
مصطفيون واصل معلون معليون وكذا البواقي وجمع التكسير ينقسم الى جمع
القلة وجمع الكثرة فجمع القلة هو الجمع الذي يقع على الثلثة الى العشرة والجمع

داخلان اي حد الابتداء وهو الثلثة وحد الانتهاء وهو العشرة داخلان في
القلة وابنية جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والجمع الصحيح عطف
جمع كثرة اي واقع على ما فوق العشرة [illegible] لم يجي للاسم الا بناء جمع القلة كارجل او جمع
الكثرة كرجال في الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعمل احدهما
للاخر مع وجود ذلك الاخر كما في قوله تعالى ثلثة قروء ثم شرع في تقسيم اخر للاسم
باعتبار كونه متصلا بالفعل او غير متصل به فقال المصدر وانما اخر هذا التقسيم
عن جميع تقاسيم الاسم ليكون ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا
التلطف ايضا من لطايف هذا الكتاب ثم الاسماء المتصلة بالفعل انواع المصدر
واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف والالة
وبالاسماء المتصلة ههنا العاملة لاجل دلالتها على معاني الافعال ولم يذكر الظرف
والالة لانهما لا يعملان وانما قدم المصدر على ساير الاسماء المتصلة بالفعل لانه
اصل في الاشتقاق عند البصريين او يقال انما قدمه لكونه مظنة للاصل لمكان
الاختلاف بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق على فرعيتها
اسم الحدث الجاري على الفعل وانما ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر
في الاصطلاح هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى وانما قيد الحدث بالجاري
على الفعل احترازا عن اسماء المصادر نحو الوضوء والغسل بالضم لعدم جريانها على
الفعل مع دلالتها على الحدث ولقايل ان يقول يخرج بهذا القيد المصادر التي
لا فعل لها من لفظها نحو قراو بر او آفة ونفة وويحك وويسك وويلك
وويبك الا ان يراد الجاري على الفعل حقيقة او فرضا وفيه نظر لانه على هذا التشكل

الفرق بين هذه المصادر وبين اسماء المصادر لامكان نقض الفعل في كل منهما ثم
اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان [illegible] ايقوم هو به مبتداء
او موصوفا او ذا حال او موصولا لانه مشتق وجريان اسم الفاعل على الفعل
الى موازنته اياه في حركاته وسكناته وجريان المصدر على الفعل اي تعلقه
بالاشتقاق وهذه العبارة تشتمل على مذهب البصريين والكوفيين وكل واحد
من هذه المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم بمعنى تعلقه بالاشتقاق فلاطلاق
الجريان حتى يلزم الابهام وهو اي المصدر من الثلاثي اي من الفعل الثلاثي
او من البناء الثلاثي سماع اي مسموع او سماعي او ذو سماع يحفظ كما سمع
من العرب ولا يقاس عليه ويرتقي الى اثنين وثلثين بناء المراد بالثلاثي
الثلاثي المجرد او على ثلثة احرف ولا الثلاثي الاصطلاحي ولا لدخل نحو
اكرم وكرم ومصدره قياسي لا سماعي وكلمة من بنائية والجار والمجرور
حال من مفهوم الكلام اي قصر المصدر على السماع حال كونه كائنا من جنس
البناء الثلاثي او ابتدائية اي حال كونه ماخوذا من البناء الثلاثي وهذا
الوجه انما يأتي على مذهب الكوفية وفي جعل هذه الحال متعلقا بقوله سماع
نظر لعدم ذي الحال لانه ليس بقوله سماع فاعل ظاهر وهو ظاهر ولا مضمر
لانه مصدر وليس في المصدر ضمير ومن غيره اي غير الثلاثي قياس اي
مقيس اي قياسي او ذو قياس اي من شانه ان يثبت من غير سماع بالقياس
على ما سمع بالقياس وقوله قياس خبر مبتداء محذوف اي وهو من غيره
قياس وحذف هذا المبتداء بقرينة السياق فيكون الكلام من باب

عطف الجملة على الجملة ولا يصح ان يكون من باب العطف على معمولي عاملين
مختلفين بعاطف و[illegible] من غيره عطفا على قوله من الثلاثي وقوله
قياس عطف على سماعي لعدم [illegible] تقدم المجرور مع الجار لان قوله من الثلاثي
منصوب المحل على الحال كما [illegible] يثبت الجواز في صورة تقدم المجرور مع
الجار ويقال الجواز في الدار [illegible] وفي الحجرة عمرو والجواز والحجرة عمرو ولكنه
لم يثبت او يحمل الكلام على الفراء فانه جوز عطف معمولي عاملين مطلقا
على ما عرفت من قبل وزيد في بعض النسخ مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا
بحر بحاو استغفر استغفارا او قابل مقابلة واصلب احصابا و بعثر بعثرة ويعمل
المصدر عمل فعله لمناسبة في الفعل لمكان الاشتقاق بينهما ماضيا وغيره
حال من فاعل يعمل اي حال كونه ماضيا وغير ماض اي سواء كان بمعنى الماضي
نحو اذكرني ضربي امس زيدا او غير الماضي اعني الحال والاستقبال نحو ضربي
زيدا الآن او غدا باشد يداو لم يشترط لاعماله ان يكون بمعنى الحال
والاستقبال كما اشترط لاعمال اسمي الفاعل والمفعول لان عمله باعتبار
الاشتقاق بينه وبين الفعل لا باعتبار شبه الفعل ولا فرق في الاشتقاق
باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لمشابهته الفعل
لفظا ومعنى وذا لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كان
بمعنى الماضي كان مشابها له معنى ومخالفا لفظا ومشابها للمضارع لفظا
ومخالفا له معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وهذا
هو الاصح وقيل اذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل فلا يقال ضربك الآن زيدا

شديدا لانه انما يعمل لكونه في تقدير ان مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير اذا كان
بمعنى الحال لان ان المصدرية اذا دخلت على المضارع تخلصه للاستقبال ثم
المصدر انما يعمل اذا لم يكن المصدر مفعولاً مطلقا اما اذا كان مفعولا مطلقا
فلا يصح ان يعمل بل العمل حينئذ للفعل لانه قوي والمصدر ضعيف ولا يتعلق
المعمول بالضعيف مع وجدان القوي ولان عمله لكونه بتقدير الفعل
مع ان واذا كان مفعولاً مطلقا لا يقدر تقديره بان مع الفعل اذ لا يصح تقدير
ضربت ضربا ضربت ان ضربت واذا سد مسد الفعل يصح ان يعمل لا لمصدريته
بل لنيابته مناب الفعل كما سيجيء ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه
اي على المصدر لانه ضعيف العمل ولهذا قد وجد ولا فاعل له مظهرا ولا مضمرا
بخلاف الفعل وسائر ملحقاته وذلك لنقصان مشابهة الفعل لفظا ومعنى
اما لفظا فلعدم موازنته في حركاته وسكناته واما معنى فلعدم وقوعه
موقع الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه يوازنه لفظا ومعنى وكذا اسم المفعول
على ما سنبينه في موضعه ولكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا
يتقدمها لان حرف ان موصولة والفعل الذي بعدها صلتها وشيء مما في
حيز الموصول من الصلة ومعمولها لا يتقدمه ولا يضمر فيه اي ولا يضمر معموله
اي فاعله مستترا فيه لضعف عمله على ما عرفت بخلاف البارز نحو ضربني
زيدا وانما لا يضمر الفاعل فيه لانه لو اضمر في مثناه ومجموعه لئلا يلتبس
المثنى والمجموع بالواحد لانه يستلزم اجتماع التثنيتين في المثنى وهما تثنية
المصدر وتثنية الفاعل المضمر واجتماع الجمعين في المجموع وهما جمع المصدر

وجمع الفاعل المضمر وهو مستتر ولو لم يثن المصدر ويجمع عند تثنية الضمير
وجمعه يلزم اللبس بخلاف [illegible] بخلاف اسم الفاعل ونحوه لاتحاده مع فاعله
فما صدقا عليه فتثنية احدهما وجمعه تثنية وجمع للآخر فلا يستلزم ذلك
هذا حاصل ما ذكره المصنف رح وللقايل ان يقول يجوز ان يتحمل المصدر ضمير
المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كالظرف المستقر واسم الفعل وانهما
يتحملان ضمير المثنى والمجموع ولا يثنيان ولا يجمعان يقال الزيد رويد
عمروا وما زيدان رويد عمروا وما زيدون رويد عمروا هذا حاصل ما ذكر
في الرضي واجيب بان الاضمار في الظرف اسم الفعل تسامح باعتبار قيامها
مقام ما اضمر فيه وهو الفعل لا حقيقة بخلاف المصدر فانه غير قايم مقام
غيره فافترقا ولا يلزم اي المصدر ذكر الفاعل نحو اعجبني ضرب زيدا ومنه
قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما لضعف عمله لما مر ولهذا
كانت اضافته معنوية ولان التزامه يودي الى الاضمار فيه اذا كان مسندا
الى الغايب والا لم يكن لازما وقد تبين ان الفاعل لا يضمر فيه ويجوز اضافته
اي اضافة المصدر الى الفاعل نحو اعجبني دق القصار الثوب وهو الاكثر
من اضافته الى المفعول ويدل عليه قوله وقد يضاف المصدر الى المفعول
اذا قامت القرينة على كونه مفعولا والمراد اعم من ان يكون مفعولا او ظرفا
او علة نحو اعجبني ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب
ويكون ذلك المفعول منصوب المحل ان قدر المصدر بفعل معروف مع ان
او مرفوعة ان قدر بفعل مجهول مع ان واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل

فيما بعده رفعًا ونصبًا على كونه فاعلًا او مفعولًا به نحو اعجبني ضرب اليوم زيد
عمروا واعماله اي اعمال المصدر باللام لجامع ولجه حالاي حال كونه
مقرونا باللام او مصاحبا باللام قليل لان مدار عمله تقديره بالفعل مع ان يمتنع
عمله لعدم مداره لكن صح على قلته لان المانع عارضي ومنه ضعيف النكاية
اعداوه عن القرار يراخي الاجل والمبرد منعه وجعله بتقدير في فاعلا او
او بتقدير مصدر منكر عاملا فيه اي ضعيف النكاية لكاية اعداوه وقيل
لم يات في القران شي من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول
صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله لا يحب الله الجهر بالسوء من القول
وان كان مطلقا نتيجة التقييد بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا والجمل التوسط
معترضات لبيان بعض احكام اعمال المصدر عند ذكره عمله اي فان كان المصدر
مفعولا مطلقا فالعمل للفعل دونه والمفعول لا يتعلق بضعيف ما وجد ان
الاقوى وان كان المفعول المطلق بدلا منه اي من الفعل اي ساد مسد
الفعل نحو حمدا لله وشكرا له لا كفرا بناء على الفعل كاسم الفعل ليقين عمله دون
الفعل فوجهان فاعل فعل محذوف اي فيجوز الوجهان او مبتدا محذوف
الخبر اي فهذا الوجهان والفاء جاية على الوجه الاول فلا حجة على الثاني
كما ستعرف ان الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا يجوز الفاء واذا كانت جملة
اسمية تجب يعني جاز ان يكون الفعل عاملا لاصالته وجاز ان يكون
المصدر عاملا لنيابته المصدرية ولان المصدر قوي من حيث الذكر ضعيف
من حيث الفرعية والفعل قوي من حيث الاصالة ضعيف من حيث الحذف

فلا يتعين الضعيف في المصدر حتى يمتنع عمله ثم لما فرغ من بيان المصدر شرع
في بيان اسم الفاعل فقال اسم الفاعل ما اشتق من فعل انما قال من فعل
ولم يقل من مصدر مع ان الصفات كلها مشتقة من المصدر للاشارة الى جريان
الاصطلاح بالقول بان اشتقاق الصفات من المصدر للاشارة الى جريان
الاصطلاح بان اشتقاق الصفات من المصدر بواسطة الفعل لمن قام
الفعل به احتراز عن اسم المفعول فانه مشتق من فعل وقع عليه الفعل
بمعنى الحدوث الجار المجرور حال اى حال كونه كائنا بمعنى الحدوث لا ثابتة
وهذا احتراز عن الصفة المشبهة لانها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
نحو حسن وكريم اذ معنى زيد حسن وكريم ثبت له الحسن والكرم وليس
معناه حدث له الحسن والكرم بعد ان لم يكن واذا اريد بالحسن الحدوث
قيل حاسن وكارم الان او غدا وكذا نحو جنب بمعنى الجنابة لا بمعنى
حدوثها وكذا الاحتراز عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو احسن
واكرم لكن يدخل في الحد اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل
بمعنى الحدوث نحو اضرب واقتل فانه مما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى
الحدوث لكن مع زيادة فتعتبر الحيثية فانها ملحوظة في جميع الحدود لا سيما
الحدود الحقيقية فيكون المعنى ما اشتق من فعل لمن قام به الفعل اى من حيث
انه قام به الفعل لا من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير فخرج ذلك
لانه من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير وخرج من الحد نحو حائض
وطامث وطالق من الصفات الثابتة مع انها اسماء الفاعل الا ان يقال انه مثل

هذه الصّفات بمعنى ذات حيض وطمث وطلاق وليست باسم فاعل او يقال ان
معنى الثبوت فيها نعارض الاستعمال بالوضع ويخرج من الحد نحو خالد ودايم وثابت
وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت مع انها اسماء الفاعلين واجيب
بان تدل على حدوث الخلود والدوام والثبوت الرسوخ والاستمرار ويخرج
من الحد صفات الله تعالى كالخالق والرازق وغيرهما فانها من اسماء الفاعل
مع انها يدل على الاستمرار والدوام واجيب بان الاستمرار والدوام فيها ليس
بصيغي بل واقعي باعتبار الموصوف القديم المنزه عن التغير والحدوث ويخرج
من الحد الناهق والصهال والعادي وغير ذلك من صفات غير العقلاء فانها
اسماء الفاعلين مع انها يخرج بقوله لمن قام لان كلمة من تختص بالعقلاء واجيب
بانها يدخل في الحد على سبيل التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم ويخرج من قوله
لمن قام اسماء الفاعلين من الصّفات الاضافية كانها قارب وباعد ونحوهما من
الصّفات الاضافية لانها ليست لمعان قائمة بالذات بل هي امور اعتبارية عدمية
الوجود لها على الاصح الا ترى انك اذا وصفت زيدا بالقرب في هلاك قرب زيد
يصح الوصف به وان لم يكن القرب قايما به الا ان يراد بالقيام اعم من ان يكون
حقيقة او اعتبارا فلا يخرج ذلك واعلم ان لمن قام به او لمن فعل ليلا يخرج نحو منكسر
من الانفعالات وكذا كادم وحاسن اذا اضيف لبيان الحدوث فانه قايم بالقائل
وليس بحادث بفعله بصيغة وهذا مطرد في كل صفة مشبهة عند ارادة الحدوث
نحو طايل وطايق وغير ذلك وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي
في الاضافة من باب جرد وطيقه اذ الاصل من الثلاثي المجرد على فاعل الظرف

المستقر خبر لقوله وصيغته اي واقعة على زنة فاعل اراد بصيغة صيغة الكثيرة
المشهورة والافعال وفعول وحذر ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين
من الثلاثي المجرد وانما بين صيغته ههنا مع ان بيان الصيغ من وظايف التصريف
دون النحو استطرادا وضمنا وقوله من مجرد الثلاثي الجار والمجرور صفة الصيغة
اى صيغته الكائنة من كذا وفيه نظر لانه يلزم في قوله ومن غيره على صيغة
المضارع العطف على معمولي عاملين مختلفين بغير تقدم المجرور والجواب عنه
ياتى بعد اسطر والحق ان يحمل الجار والمجرور حالا من ضمير المستقر وهو قوله
على فاعل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى الا اذا كان الحال ظرفا نحو الدار
لك درهم فان قوله في الدار حال من الضمير الذى في الظرف هو لك والعامل فيه
هو الظرف ومن غيره على صيغة المضارع عطف جملة على جملة والتقدير
صيغته من غير المجرد الثلاثي يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه
على صيغة المضارع ويمكن ان يكون الكلام من قبيل العطف على معمولي عاملين
مختلفين بتقدم المجرور مع الجار على وجه ان يثبت جوازه بان يكون قوله ومن
غيره عطفا على قوله من مجرد الثلاثي وقوله على صيغة المضارع عطفا على قوله على فاعل
والحق انه من باب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف وانه واقع في الفصيح وقوله
على صيغة المضارع على فاعل وقوله من غيره ظرفا وقع حالا من ضمير الظرف المستقر
وهو قوله على صيغة المضارع ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان
الحال ظرفا كما مر اي وعلى صيغة المضارع حال كونه كائنا من غير مجرد الثلاثي بميم
مضمومة المبادا بمعنى مع اي مع ميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وان كان

حرف المضارعة غير مضمومة كما في مستخرج وكسر ما قبل الاخر كلمة ما موصولة او
موصوفة والظرف صلة او صفة اى وكسر الحرف الذى او حرف ثبت او حصل
قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل
فان ما قبل اخره فتح نحو مدخل ومستخرج ومستغفر مثلا بمثالين احدهما
على صيغة المضارع ولا يخالفها الا بالميم مكان حرف المضارعة والثاني يخالفها
بحركة الميم ايضا فينبغي ان يمثل بثالث وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الاخر ايضا
نحو متفاعل فان قيل قد جاء اسم فاعل غير الجرد الثلاثي بكسر الميم لتابعة ما قبل
الاخر وبضم ما قبل الاخر لمتابعة الميم كما في منتن من انتن ستين فانه جاز فيه
كسر الميم وضمها لما قلنا قيل هذا فرع والكلام فيما بنى على الاصل فان قيل قد جاء
اسم فاعل غير المجرد الثلاثي بفتح ما قبل الاخر نحو احصن فهو محصن واشهب
فهو مشهب بالفتح قيل انه قليل او مستعار من اسم المفعول كسيل مفعم لكنه
اشهر بالتعارف وكثر الاستعمال حتى هجر الاصل ويعمل اسم الفاعل عمل فعله اى
فعله الذى اشتق منه وهو الفعل المبنى للفاعل لازما او متعديا مقدما
او مؤخرا بشرط معنى الحال او الاستقبال لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا
يخالفه في الزمان لانه لو خالفه فيه سقطت قوة المشابهة وهو المشابهة
لفظا ومعنى ولا يلزم من اعمالهم ما قوى شبهه اعمالهم ما لم يبق قوته وقيل
هذا الشرط للعمل في المنصوب دون المرفوع لان ادنى مشابهة الفعل
يكفي للرفع لشدة اختصاصه وفيه نظر لانه يخالف ما قالوا ان الفاعل المظهر
من المعمولات القوية كالمفعول فلهذا لا يعمل فيه اسم التفضيل مطلقا على

ما سنبينه في بحث اسم التفضيل ولانه لو كان ادنى شبهه الفعل كافيا للرفع
لوجب ان يعمل اسم التفضيل في الفاعل مطلقا ايضا لشبهه بالفعل في الدلالة
على الحدث ولشبهه الخاص بفعل التعجب في اختصاص مجيئه بغير لون وعيب
واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله بشرط اما حال اي ملتبسا بشرط او خبر مبتداء
اي هو ملتبس بشرط والجملة حال او معترضة واضافة الشرط الى معنى اضافة
المصدر اي المفعول بمعنى اللام اي لشرطنا معنى الحال والاستقبال اي بوجود
شرط هو معنى الحال والاستقبال ويمكن ان يكون المعنى المشروطية معنى كذا
او باشتراط معنى كذا واضافة المعنى الى الحال بيانية او ادنى ملابسة اي
معنى يحصل عند اقتران الحال والاستقبال والاعتماد عطف على معنى اي بشرط
معنى الحال والاستقبال وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على المتصف
به اي على صاحبه وهو المبتداء او الموصوف او الموصول او ذو الحال نحو زيد
قايم ابوه وجاءني زيد رجل قايم ابوه وجاءني القايم ابوه وجاءني زيد
راكبا غلامه او الهمزة اي همزة الاستفهام نحو اقايم زيد او ما النافية نحو
ما قايم زيد وانما اشترط الاعتماد على ما ذكر لتقوى فيه اي في اسم الفاعل
جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه او متصفا بما هو بالفعل اولى وهو
الاستفهام او النفي وانما اشترط قوة جهة الفعل فيهما على فرعيته في العمل
وانحطاطه عن الاصل فلم يجز ابتداء ضارب زيد عمروا وهذا مذهب سيبويه
سيبويه وساير البصريين واما الاخفش والكوفيون فيجيزون في اعماله
غير معتمد على شيء مما ذكرتم لكانهم اعتبروا نفس الشبه لاعماله فان كان

الفاء للتعقيب في الاخبار اي فان كان اسم الفاعل للماضي اي بمعنى الماضي او
الاستمرار المتضمن للماضي وجبت الاضافة اي اضافة معنى تمييز اي من حيث
المعنى منزل عن الفاعل اي وجبت معنى الاضافة او ظرف اي وجبت الاضافة
في المعنى او حال اي وجبت الاضافة ذات معنى او وجبت الاضافة معنوية
لفوات شرط اللفظية وهو اضافة الصفة الى معمولها لان اسم الفاعل غير عامل
لانتفاء شرط عمله هنا اي وجوب الاضافة واذا كان بعده معمول ولا يجوز
ان تضاف نحو هذا ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رائحة الفعل خلافا للكسائي
فانه اعمل اسم الفاعل مطلقا كما مر ولم يوجب اضافته ولو اضيف لا يكون الاضافة
عنده معنوية بل لفظية لانه يقول ان اصله الحال والاستقبال واما الماضي
فعارض لا يثبت بدون قرينة والعارض لا يعتبر لانه يقيس على ذي اللام فانه
يعمل مطلقا بالاتفاق كما ذكر في المتن ولانه يتمسك بجواز زيد معطي عمرو امس
درهما بالاتفاق فلا يمسك له لانه بتقدير فعل مدلول عليه باسم الفاعل
اي اعطاه درهما كما ذكر في المتن مستانفة لانها وقعت جوابا لمن قال ما اعطاه
وقال الاندلسي رح هذا اعني تقدير الفعل لا يستقيم في اسم الفاعل من افعال
القلوب انا ظان زيدا امس ذاهبا لانه لو قدر ههنا فعل اخر يلزم الاقتصار
على احد المفعولين اللهم الا ان يمنع وذلك للزوم الاقتصار او يعمل عاملا
مع المعنى ويجعل ذلك من خصايص افعال القلوب كساير الخصايص التي سنذكرها
وان كان معمول آخر لفظا كان هذه اما تامة اي ان وجد معمول آخر لاسم الفاعل
غير ما اضيف اليه معنى بعد كونه بمعنى الماضي او ناقصة اي ان كان له اي

لاسم الفاعل غير ما اضيف اليه الذي بمعنى الماضي معمول اخر غير ما اضيف اليه بان
اشتق من فعل له مفعولان نحو زيد معطي عمرو امس درهما فيفعل مقدر اي فهو
ملتبس بتقدير فعل مقدر دل عليه اسم الفاعل اي اعطاه درهما او الجملة
مستانفة لانه لما قال زيد معطي عمرو امس درهما فكان سايلا سال ما اعطاه
درهما وللقايل هاهنا ان يقول هذا اي تقدير الفعل لا ياتي في اسم الفاعل
من افعال القلوب نحو انا زيد امس ذاهبا للزوم الاقتصار الا ان يجعل
عالما مع المضي او يجعل ذلك من خلق باب خصايص افعال القلوب
وقد مر وللقايل ان يقول ان قوله معمول اخر يقتضي ان يكون المضاف اليه ايضا
معمولا لاسم الذي بمعنى الماضي وليس كذلك واجيب بانا لا نسلم ان يقتضي
ذلك حيث لم يقل معمولا اخر لاسم الفاعل على تقدير التسليم قلنا ان معنى
قوله معمول اخر اي صالح بعمله فيه على تقدير انه لا يكون بمعنى الماضي او يعمل
على تقدير من المقادير لا على كل تقدير اي على تقدير كونه بمعنى الماضي او الحال
او الاستقبال ولا على هذا التقدير اي على تقدير كونه بمعنى الماضي ولا شك
ان درهما في زيد معطي عمرو امس درهما والمضاف اليه وهو عمرو كلاهما
معمولان لاسم الفاعل على تقدير من المقادير وهو بتقدير كونه بمعنى الحال
او الاستقبال ويحمل على المعمول له حيث المعنى لكونه بمعنى الفعل ولا شك
في كونهما معمولين للفعل لو كان وكذا الحكم في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا
لان الاستمرار في حكم الماضي على ما عرفت وللقايل ان يقول ان في اطلاق
قوله ان كان معمول اخر لا يترتب عليه الجزاء المذكور لانه لو كان بعدم معمول

تابعًا للمضاف اليه او معمول لفعل موجز عندا وغيره لا يصدق عليه كونه
بفعل مقدر فاذا دخل اللام الفاء للتعقيب في الاخبار اي فان دخلت
اللام الموصولة على اسم الفاعل يستوي الجميع اي جميع الازمنة في جواز
الاعمال اي جميع انواع اسم الفاعل اي ما تضمن الحال والاستقبال والماضي
فان اسم الفاعل يقع صلة للموصول فيصير بمعنى الفعل حتى كان بموضعه
جملة وان لم يكن بمعنى الفعل الماضي وقوعه صلة وانما اورد على صورة اسم
الفاعل لما ذكرنا في الموصولات والفعل يستوي في عمله الازمنة كلها فكذا
هذا فيجوز الضارب امس غلامه زيد كما يجوز عند لحوق غدا او الآن وما وضع
منه اي من اسم الفاعل للمبالغة في الفعل كضراب وضروب ومضراب معناها
كثير الضرب وعليم معناها كثير العلم وحذر معناها كثير الحذر ومثله خبر لقوله
وما وضع يعني ان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الذي
لم يوضع للمبالغة في العمل والاشتراط تقول زيد ضارب ابوه عمرو الآن او غدا
وزيد الضارب ابوه عمرو الآن او غدا او امس فان قيل لم يعمل هذا مع انه لا يجري
على الفعل المضارع اي لا يوازيه في حركاته فلم يبق المشابهة اللفظية قيل انما عمل
اعتبارا للاصل وعدم اعتبار للعارض او نقول ان ما صدق عليه هذه الالفاظ
صدق عليه صيغة الفاعل البتة فان الضراب ضارب وكذا الضروب
والمضراب والعليم عالم والحذر حاذر فكانت مما يوازن في حركاته وسكناته
حكما باعتبار ملازمتها له ولتضمنها اياه كذا في حواشي المصباح والمثنى والمجموع
خبر لقوله والمثنى اي مثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل

الموحد في العمل وكالاعتراط والاشتراك في قوله مثله ولو اكتفى بخبر واحد لكان اخصر
لكنه ذكر حكم المثنى والمجموع بعد الفراغ عن حكم كلا نوعي الموحد اي الموحد الموضوع
لغير المبالغة والموحد الموضوع للمبالغة ويجوز حذف النون اي نون التثنية
والجمع السالم من اسم الفاعل مع العمل وعدم الاضافة اي مع نصب ما بعدها
والتعريف اي مع التعريف باللام خصيصا نحو قوله والمقيمي الصلوة وذلك لان
اللام موصولة وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون
كما حذفت من الموصول ثم لما فرغ عن بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم
المفعول فقال اسم المفعول ما اشتق من فعل بهذا القيد خرج المصدر على
قول البصريين واما على قول الكوفيين فيخرج بقوله لمن وقع الفعل عليه كما يخرج
به اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل
لكنه بقي اسم التفضيل الذي صيغ للمفعول نحو اشهر واعرف الا ان يعتبر الحيثية
لا من وقع عليه زيادة الفعل على الغير فيخرج من الحد اسماء المفاعيل التي
هي من صفات غير العقلاء نحو هذا الفرس مضروب تبعا على سبيل التغليب
والا من للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة وانما قال ما اشتق من فعل مع
ان الصفات كلها مشتقة من المصدر بواسطة الفعل وصيغته اي صيغة
اسم المفعول من الثلاثي المجرد بكلام لام العهد على مفعول غالبا والظرف
المستقر خبر لقوله وصيغته اي كائنة على مفعول كمضروب وقوله من الثلاثي
المجرد حال من ضمير الخبر يتقدم على العامل المعنوي لكونه ظرفا وانما قلنا غالبا
لان صيغته قد يجي على فعيل نحو قتيل وجريح لا يقال انه صفة مشبهة لا اسم

مفعول لا انا نقول ان الصفة المشبهة يكون مشتقة من فعل لمن قام به الفعل
وهذا مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل لانهما بمعنى مقتول ومجروح ومن
غيره على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول
والفرق بينه بين اسم الفاعل والمؤلف فقد صار عما الذي يعمل عمله اعني
المضارع المبني للمفعول كمستخرج وقد شذ اضعفت الشيء فهو مضعوف
بمعنى المضاعف اي جعلته مضاعفا على صيغة الفاعل عطف على قوله مفعول
بالواو الداخلة على من غيره وقوله من غيره حال من ضمير قوله على صيغة
الفاعل وجه فاصلا بين العاطف والمعطوف ونحو ذلك جائز وكلمة ما موصولة
او موصوفة اى بضم الحرف الذي وحرف حصل قبل الاخر وامره اى امر
اسم المفعول اى شانه في العمل اي في كونه عاملا عمل فعله الذي هو مشتق
منه وهو الفعل المبني للمفعول والاشتراط اي اشتراط الزمانين الا اذا
كان ذو اللام واشتراط الاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما النافية لعمله
في المنصوب كامر اسم الفاعل وكذا في وجوب الاضافة معنى الى المفعول
ان كان بمعنى الماضي نحو زيد معطى درهم امس وذلك لانه عمل عمل فعله
وهو الفعل المبني للمفعول المشابهة له مع احتياجه الى ما يحتاج اليه اسم
الفاعل فشاركه في مشابهة الفعل والاحتياج الى الشرائط فيعمل بتلك الشرائط
مثله وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال
في اسم المفعول لكن كان ابي علي الفارسي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك
كما في اسم الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهما الان او غدا حيث عمل عمله

يعني انه لما فرغ من بيان اسم الفاعل شرع في بيان الصفة المشبهة فقال الصفة
المشبهة باسم الفاعل وَ شبهت في انها تثنى وتجمع وتؤنث بخلاف اسم التفضيل
فانه في بعض استعماله وهو استعماله بمن لا تثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما ستعرف
ما اشتق من فعل لازم اصلا او ردا فقد ذكر في بعض شروح الكشاف في بحث
الرحيم ان الفعل المتعدي يجعل لازما وينقل الى فعُل بالضم فيبنى منه الصفة
المشبهة كالرب والسيد والرحيم والرفيع والعليم والسميع ونحو ذلك وَ في
هذا القيد احتراز عن اسم المفعول على معنى الثبوت اي على الدلالة على صفة
ثابتة لا حادثة فمعنى زيد كريم ثبت له الكرم وليس معناه حدث له الكرم
بعد ان لم يكن وَ اذا اريد ذلك قيل كارم الان او غدا وكذا معنى زيد حسن
ثبت له الحسن وَ في هذا القيد احتراز عن نحو قايم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم لكن بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة ولكن يدخل
في هذا الحد اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الثبوت لكن مع
زيادة اللهم الا ان يقصد الحيثية اي من حيث انه قام به الفعل فيخرج
ذلك لانه من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير ونحو الخالد والمستمر
ونحو ذلك الخالق والباري عرف الجواب عن ايراد ذلك في حد اسم
الفاعل وَ صيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل
من حيث ان صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية او من حيث ان
صيغها ليست على اوزان صيغ باسم الفاعل وعلى الوجه الاول كان قوله
على حسب السماع اي على قدر السماع و وفقه من الواضع حيث يعد تفسيرا لقوله

وصيغتها يتضمن وجه الخبر الاول اي صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفعل من حيث
ان صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية وعلى الوجه الثاني كان خبرا
بعد خبر يتضمن حكما على حدة لان الخبر الاول اثبت ان صيغتها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل من حيث ان صيغتها ليست على زنة صيغ الفاعل وهذا الخبر يثبت
ان صيغتها مقصورة على السماع من الواضع كحسن وصعب وشديد وكذا احمر
وسكران وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها وان لم توازن صيغتها الفعل وان لا
كانت للحال والاستقبال لمشابهتهما باسم الفاعل المشابه للفعل مطلقا على الزمان
اي من غير اشتراط الزمان ولكن لا الاعتماد على صاحبها او الهمزة او ما فشرط
كما في اسم الفاعل فان قيل اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بمعنى الحال والاستقبال
والصفة المشبهة مع انها فرع عن اسم الفاعل يعمل مطلقا من غير اشتراط الزمان
فجملة ضرورة لان اشتراط الزمان فيها يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها
موضوعة للثبوت والزمان يستلزم الحدوث على ان اشتراط الزمان في اسم
الفاعل لعمله في المفعول به ولا عمل فيه ههنا لانها ابدا مشتقة من فعل لازم
وتقسيم مسايلها اي مسايل الصفة المشبهة ان يكون الصفة المشبهة باللام
اي كائنة او ملتبسة او مقرونة باللام اي لام التعريف نحو الحسن او مجردة
عنها اي عن اللام نحو حسن ويكون معمولها اي معمول الصفة المشبهة
على التقديرين مضافا نحو وجهه هذا من باب العطف على معمولي عامل واحد
وهو جاير مطلقا اتفاقا او باللام اي ملتبسا او مقرونا باللام نحو الوجه او مجردا
عنهما اي عن اللام والاضافة نحو وجه فهذه ستة اي فهذه الاقسام ستة

بضرب الاثنين في الثلثه والمعمولاى معمول الصفة المشبهة في كل واحد منهما من
الاقسام الستة المذكورة مرفوع ومنصوب ومجرور صارت الاقسام ثمانية عشر
بضرب الثلثه من اقسام المعمول في الستة من الاقسام الحاصلة بضرب صيغتي
العامل في صنايع المعمول الثلث فقوله صارت ثمانية عشر حال مستانفة كان
سائلا قال كم صارت الاقسام فقال صارت ثمانية عشر قسما ثم اعلم ان ما ذكر الشيخ
ههنا اجل تقاسيم مسايلها ولها اعتبارات اخرى يرتقي مسايلها الى نوف والتسعين
الى حسن التاليف وقصر ومتنعم وهي صعب تعدادها وقد ذكرها شيخي واستادي
سقى الله ثراه وجعل الجنة مثواه في رسالة على التفصيل فان رغبت فعليك
بها فالرفع اي رفع المعمولين في معمولها لانها المرفوعة على الفاعلية اي على كون
المعمول فاعلا نحو حسن وجهه والنصب اي نصب المعمولين في معمولها
المنصوبة على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمعمول اي المفعول به في
الفاعلية في المعرفة اي في المعمول المعرفة نحو الحسن الوجه بالنصب فانه مشبه
بالمفعول به وليست لمفعول به لان فعل الصفة المشبهة غير متعد فلا
فلا يكون معمولها المنصوب مفعولا به لكن لما شبهوا هذه الصفة اسم الفاعل
شبهوا منصوبها لمفعول اسم الفاعل كما ان الجر في نحو الضارب الرجل
مشبه بالوصل في نحو الحسن الوجه فهما اعني الضارب الرجل والحسن الوجه
يتعارضان ما لكل واحد منهما فان الضارب الرجل اصله النصب وبجر
بالاضافة لتشبيهه بالحسن الوجه مع عدم التخفيف والحسن الوجه
حقه الرفع على الفاعلية والجر على الاضافة لحصول التخفيف بحذف الضمير

من الفاعل على ما عرفت بيانه في بحث الاضافة المشبهه بالمضارب الرجل في كون
الصفة والمعمول معرفتين باللام لانه قوله بالمفعول به للتشبيه واعمال المصدر
المعرف باللام في الجار والمجرور صحيح نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من
القول وعلى التمييز عطف على قوله على التشبيه بالمفعول اي والنصب على التمييز
في النكرة اي في المفعول النكرة نحو الحسن وجها والجر اي جر المعمول في معمولاتها
المجرورة على الاضافة اي مبني على كونه مضافا اليه وتفصيلها اي مسايل الصفة
المشبهة الثماني عشرة حسن وجهه الصفة مجردة عن اللام والمعمول مضاف مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلاثة فقوله تفصيلها مبتدا محذوف الخبر اي تفصيلها
فيما يذكر بعد وقوله حسن وجهه مبتدا وقوله ثلاثة بمعنى ذو ثلاثة اوجه
والجملة مبينة للتفصيل ويقال قوله حسن وجهه خبر لقوله وتفصيلها وقوله
ثلاثة خبر مبتدا محذوف اي هذه ثلاثة وفيه نظر اذ لا يستقيم ان يحمل قوله
حسن وجهه خبرا اذ تفصيل مسايلها الثماني عشرة لا يتم بهذا الخبر ولم يعطف على هذا
الخبر غيره حتى يتم به فلا يصح حمل هذا الخبر على تفصيل مسايلها وكذلك حسن الوجه
اي مثل حسن وجهه حسن الوجه وكذا في كون كل ثلاثة اوجه فالصفة
في حسن الوجه مجردة عن اللام والمعمول ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
فهذه ثلاثة فان قيل اي حرف تقدر في اضافة الحسن الوجه ويصلح لدخوله
في الفاعل قيل تقدير الحرف في الاضافة المعنوية واما الجر في الاضافة اللفظية
فمحمول على ما فيه الحرف وليس بتقدير حرف وقوله في تعريف الاضافة بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا محمول على كونه تعريفا للاضافة المعنوية وفيه نظر

لان تقسيم الاضافة الى معنوية ولفظية يابى هذا الحمل وكذا كالاسم في باب الاضافة
لا يعمل للنيابة عن حرف جر فاذا لم يكن حرف الجر فكيف ينوب الاسم عنه او محمول
على ارادة التقدير حقيقة او حكما فيتناول الاضافة اللفظية على القول بالتقدير
والحكمي على ما ذكرنا من الحمل على كونه تعريفا للاضافة او يقال الضارب زيد ملحق بنحو
غلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه بخاتم فضة في تقدير من لان الحسن
هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة ونحو السارق الليلة ملحق بنحو ضرب اليوم
في تقدير في ولا ضمير في تقدير من البساتين في نحو الحسن الوجه بعد خروجه
عن كونه فاعلا لفظا بالاضافة والقول باضمار الفاعل اذ لم يخرج عن الفاعلية لفظا
بالاضافة لزم بعده الفاعل فعلى هذا يكون اضافة الحسن الى الوجه من باب
الاضافة الى المشبه بالمفعول لفظا والى الفاعل معنى او يقال حروف الجر في الاضافة
اللفظية غير منحصرة في الثلثة المذكورة بل من حروفها ما يتعدى اصل الفعل المشتق
منه المضاعف نحو راغب زيد فانه بمعنى الى اي راغب الى زيد اذا جعل الاضافة
الى المفعول وكذا بالغ البلد واذا لم يعتبر ذلك بحرف نحو حسن الوجه وضارب
زيد بتقدير اللام الزايد لضرورة تصحيح الجر لما قلنا ان المضاف لا يجر للنيابة
عن حرف جر ويكون فيما وراء الضرورة في العدم اذ الاضافة الصورية تستدعي
صورة اللام لا معناها والا لكانت معنوية وحسن وجه الصفة مجردة عن
اللام والمعمول مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة من فوعا
ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة الحسن وجهه الصفة ذات اللام والمعمول
مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة فقوله الحسن وجهه معطوف

بحذف العاطف لعله حذفه تحرزا عن كثرة التكرار وانما غير الاسلوب السابق للتنبيه
الى انه شروع في تقسيم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كان الصفة
المجردة عن اللام وبهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه الصفة ذات اللام
والمعمول ايضا ذو اللام والمعمول مرفوعا او منصوبا او مجرورا هذه ثلثة الحسن
وجه الصفة معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة هذه ثلثة
اثنان منها ممتنعان فاثنان مبتداء ومنها صفة وممتنعان خبره اي اثنان
كائنان من الاقسام الثماني عشرة ممتنعان الحسن وجهه بكون الصفة ذات
اللام والمعمول مجرور مضاف الحسن وجه بكون الصفة ذات لام والمعمول
مجردا عن اللام والاضافة وامتناعهما ظاهر لعدم افادة الاضافة
التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة وهو خلاف
وضع الاضافة وان كانت لفظية لان اللفظية تجري مجرى المعنوية
فكما لا يجوز في المعنوية اضافة المعرفة الى النكرة فكذا لا يجوز في اللفظية
واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله الحسن وجهه خبر مبتداء محذوف اي
هما الحسن وجهه والحسن وجه وقوله الحسن وجه عطف بحذف
العاطف او خبر بعد خبر او تعداد واختلف في جواز واحد منها وهو حسن
وجهه بكون الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرورا مضافا فقال بعضهم
انه جاير ومنعوا استلزام اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم
من الوجه وهو الصحيح وعليه الاكثر لما مر من المسايل الحسنة على ما سنبينه
فيما والجار والمجرور متعلق قوله في حسن وجهه مفعول لما لم يسم فاعله لقوله

اختلف والبواقي من الثماني عشرة بعد اسقاط مسئلتين منها او ثلث على
حسب الاختلاف ما كان ضمير واحد منها وهو فيما اذا كان المعمول مضافا
مرفوعا ومجردا او منصوبا او مجرورا وحسن خبر كان والجملة خبر لقوله
والبواقي والعائد محذوف اي البواقي ما كان منها فيه ضمير واحد حسن
لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لانقطاع قلة الاعتبار وخير الكلام
ما قل ودل ومسائله تسع الحسن وجهه برفع والحسن الوجه بالنصب
والحسن الوجه بالجر والحسن وجها وحسن وجهه وحسن الوجه بالجر
وحسن وجه بتنوين وحسن ونصب الوجه وحسن وجهه بالاضافة
وحسن وجها فان قيل يلزم في الحسن الوجه بالجر تعدد الفاعل لانه من الاضافة
الى الفاعل وفيه ضمير ايضا بدليل قوله وبقي رفعها فلا ضمير فيها والا فيها
ضمير الموصوف قبل الفاعل بعد الاضافة فخرج عن حين كونه فاعلا لفظا
لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى ليس فيه ضمير وفيه نظر لانه يبعد تا بعه
بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه وايجاب
الحمل على المحل باعتبار المعنى وبهذا الاعتبار فاعل وما كان منها فيه ضميران
وهو فيما اذا كان المعمول مضافا وهو منصوبا او مجرورا حسن لحصول
المقصود واما عدم احسنيته فلوجود الزايد على المقصود ومسائله ثلث او
اربع على حسب الاختلاف وزيد حسن وجهه على الوجه وهو الذي اختلف
فيه والحسن وجهه بنصب الوجه وما لا ضمير منها فيه وهو فيما اذا كان
المعمول مرفوعا غير مضاف قبيح لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف

لفظاً ومسايله اربع الحسن وجه وحسن وجه برفع وجه وحسن الوجه
تنوين حسن ورفع الوجه وحسن الوجه ومتى رفعت بها اي بالصفة
المشبهة ما بعدها فلا ضمير فيها اي في الصفة المشبهة لعدد الفاعل
فهي كالفعل الفاء للتعليل اي لان الصفة المشبهة كالفعل والفعل اذا رفع
ما بعده لا يكون فيه ضمير فكذا هذه ويحتمل ان يكون قوله فهي كالفعل نتيجة
اي فيلزم يكون الصفة المشبهة كالفعل في انها لا تثنى ولا تجمع ويكون تذكيرها
وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر والا اي حرف الشرط والشرط محذوف
اي وان لم ترفع بها بل جر بالاضافة او نصب على التشبيه بالمفعول لخرج عن
حيثية كونها فاعلاً فلا جرم ان يكون فيها ضمير يكون فاعلا لها فيؤنث الصفة
وتثنى وتجمع اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعدها منصوبا او مجرورا
تؤنث الصفة وتثنى وتجمع على حسب الموصوف للمطابقة بناء على ان الصفة
تحمل ضميره تقول هند حسنة وجه او حسنة وجها والزيدان حسنا وجه
او حسنان وجها والزيدون حسنو وجه او حسنون وجها واسما الفاعل
والمفعول اصله اسمان فسقطت النون بالاضافة اي اسما هذين فلا يلزم
ان يكون كل واحد اسمان غير المتعديين اي غير المتجاوزين من الفاعل والمفعول
ما لم يسم فاعله مثل الصفة المشبهة من الصور اي ما جاز في الصفة المشبهة
من هذه المسايل جاز في اسما الفاعل والمفعول اي غير المتعديين لان جواز
هذه الصور في الصفة المشبهة انما هي لمشابهتها باسم الفاعل فجوازها
فيهما اولى فتقول القايم الحام رفعا ونصبا وجرا وكذا القايم غلامه والقايم

غلام وكذا الصور التسعة لتجرد القايم عن اللام وكذا نحو مضروب الغلام او غلام
بالحركات الثالث وكذا بترك اللام عن المضروب وكذا اسم المنسوب لانه ملحق
بالصفة المشبهة نحو الهتيمي الاب الى اخر الصور فان قيل اسم المفعول لا يجي من غير
المتعدي فكيف يستقيم قوله غير المتعدي وكيف يورد المضروب مثالا لاسم
المفعول لغير المتعدي وقيل المراد من اسم الفاعل الغير المتعدي غير المتجاوز عن
الفاعل ومن اسم المفعول الغير المتعدي هنا غير المتعدي عن مفعول ما لم يسم
فاعله الى المفعول الثاني وانما قيد اسم الفاعل والمفعول الغير المتعدي احترازا
عنهما اذا كانا متعديين نحو ضارب زيدا ومعطي درهما حيث لا يجري فيهما جميع ما نقل
اليه ما ذكر من الاقسام بل يجري فيهما اما نصب المعمول على المفعولية او جره
على الاضافة وذلك لانا لو اجرينا فيهما تلك الاقسام لزم الالتباس حتى لو قيل
زيد ضارب اياه وزيد معطي اياه مثلا لم يعلم ان اياه في المثال الاول مفعول
ضارب او فاعل اضيفت اليه وان اشتبه في المثال الثاني ومفعول المعطي
اقيم مقام الفاعل او مفعول بان اضيف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسمي
الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس ولا يشبه
المنصوب والمجرور ثم لما فرغ من بيان الصفة المشبهة شرع في بيان اسم التفضيل
اسم يدل على تفضيل شي على شي وهو في الاصطلاح ما اشتق من فعل فيه
احتراز عن الجوامد لموصوف بزيادة على غيره اي على غير ذلك الموصوف وقوله
بزيادة اما صلة موصوف اي لما وصف بزيادة على غيره في ذلك الفعل ومع
زيادة على غيره فيه وانما قال لموصوف ولم يقل لمن قام به او لمن وقع عليه ليشمل

على كلا نوعي اسم التفضيل اي على اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل والذي
صيغ لتفضيل المفعول نحو اضرب واشهر فان الاول لتفضيل الفاعل والثاني لتفضيل
المفعول والمراد بالزيادة على غيره والزيادة عليه في ذلك الفعل اي في الفعل الذي
اشتق هو منه فلا يرد نحو زايل وكامل حيث لم يقصد فيه الزيادة في الفعل الذي
اشتق هو منه اذا لم يرد الزيادة في الزيادة او الكمال مثلا بل في امر اخر بخلاف
نحو اضرب واعلم ان المقصود فيه الزيادة فيما اشتق هو منه وهو الضرب
والعلم ولا يدخل في الحد اسماء الفاعلين التي وضعت للمبالغة كضراب
وضروب ونحوهما لانها وان دلت على الزيادة لكن لم يقصد فيها الزيادة على الغير
وهو افعل اي صيغة افعل ونحو خير وشر اصلهما اخير واشر وشرطه اي
اسم التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد احترز بقوله من ثلاثي عن الرباعي نحو
دحرج وبقوله مجرد عن مزيد الثلاثي نحو اكرم واقتدر لم يمكن بناء افعل منه
اي من الثلاثي المجرد اذ الزوايد على ثلاثة لا يمكن بناء افعل لانه لو نقص لاختلف
لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه لو قيل اخرج من استخرج لم يعلم انه كثير الخروج
او كثير الاستخراج ولو لم يحذف لزاد على بناء افعل وقوله لم يمكن خبر مبتدأ
محذوف اي هذه الاشتراط لم يمكن بناء افعل منه والجملة معترضة وقيل انه
علة لقوله يبنى وفيه نظر لان امكان بناء افعل منه ليس بعلة لبنايه بل علته
بنايه ارادة تفضيل شيء على شيء في الفعل الذي اشتق هو منه ليس بلون
ولا عيب الجملة صفة اخرى للثلاثي اي الثلاثي ليس بلون ولا عيب واحترز
بقوله ليس بلون عن نحو احمر واسمر ولا عيب عن اعمى واعور لان منهما

خبر مبتدا محذوف اي وهذا لانه والجملة معترضة لبيان العلة اي لان منه
اللون والعيب افعل لغيره صفة افعل اي افعل الكائن لغير التفضيل اي من غير
اعتبار الزيادة نحو احمر واسمر واعمى واعور فلو بني منهما افعل التفضيل لزم
اللبس واشتبه افعل التفضيل بما ليس للتفضيل الا ترى انك لو قلت هو احمر
لا يعلم ان المراد ذو حمرة او زائد في الحمرة مثل افضل الناس فان قيل قد بني
افعل التفضيل من العيوب نحو اجهل وابلد قيل المراد بالعيوب الظاهرة لا العيوب
الباطنة وفيه نظر لانه على هذا يصح احمق على معنى التفضيل لان الحماقة ايضا
ليس من العيوب الظاهرة وقد حكموا بشذوذه في نحو احمق من هبنقة اللهم
الا ان يراد بالحماقة ما يبدو في الظاهر من اثر البلادة كما حكي عن هبنقة من
تعليق خرزات وخيوط على عنقه وصدره مخافة ان يفقد نفسه فيكون
من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يجي منه اسم التفضيل الا شاذا وفيه
نظر لان الحماقة من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة للحقيقة وظهور اثر الحماقة
في بعض الموصوفين بها من العوارض والعوارض غير معتبرة في وضع الالفاظ
فكيف يشذ ونحو لو اعتبرت العوارض لوجب ان يحكم بشذوذ اجهل
وابلد اذ يبدو فيهما ما يبدو في الظاهر من اثر الجهل والبلادة في احد [illegible]
بشذوذهما احد فان قصد غيره اي تفضيل غير الثلاثي المجرد [illegible]
ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزيد فيه او الرباعي مجردا او مزيدا فيه او
ثلاثيا مجردا من الالوان والعيوب توصل اليه اي الى تفضيل غيره عمل هو اشد
باتيان اسم التفضيل مما يصح بناؤه منه مثل اشد واكثر واحسن واقبح مما كان

مناسبًا له وايقاع مصدره ما امتنع بنا وهم سنه غيرا بالبتر المقصود على وجه
يمكن تقول هو اشد استخراجًا وبياضا وعمى المثال الاول امر الثلاثي المجرد
والثاني لكون والثالث للعيب وكذا تقول هو احسن منه استغفارا وبياضا
واقبح منه دحرجة وعمى وقياسه اي اسم التفضيل للفاعل اي لتفضيل الفاعل
لانه يدل على زيادة الموصوف على الغير في المصدر المشتق هو منه واصل المصدر
ما بني للفاعل اي ما كان معروفا فينصرف عند الاطلاق الى كونه مشتقا
من المصدر المبني للفاعل اي من المصدر المعروف والمراد بالفاعل من قام به
الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة بل يقابل المفعول فيتناول ما جاء
لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو اضرب واقتل واحسن واكرم وان اريد
به ما يقابل المفعول كان الكلام محمولا على حذف المعطوف اي قياسه للفاعل
او الصفة المشبهة نحو اضرب واحسن وقوله وقياسه مبتداء محذوف
الخبر وقوله للفاعل حال فيكون هذه العبارة من باب ضربي زيدا قائما اي
قياس مجي اسم التفضيل حاصل اذا كان ثابتا للفاعل ويمكن ان قوله وقياسه
مبتداء وخبره محذوف وقوله للفاعل متعلق للخبر المحذوف اي وقياسه
مجيئه للفاعل بقرينة قوله وقد جاء للمفعول كلمة قد للتعليل اي قليلا مجي اسم
التفضيل لتفضيل المفعول سماعا نحو اعذر والوم واشغل وزيد في بعض
النسخ واعرف اي اكثر معذورية واكثر ملومية واكثر مشغولية واكثر معروفية
ويستعمل اسم التفضيل في كلام العرب على احد ثلثة اوجه الجار والمجرور
حال اي واقعا على احد ثلثة فقط في بعض النسخ ثلثة اشياء مضافا فاربل من قوله

على ثلثة اوجه نحو زيد افضل القوم او بمن اى كاشا من نحو زيد افضل من عمرو

ومعرفا باللام نحو زيد الافضل وهذه اللام هي للعهد ليس الا اي باللام العهدية

ليكون بالعهد مشتملا على ذكر المفضل عليه ويكون المعنى في قولهم الافضل الشخص

الذي عهد كونه افضل من زيد مثلا و كلمة او مانعة الخلو والجمع فلا تخلو

اسم التفضيل عن احدها ولا يجتمع اثنان منها فلا يجوز زيد الافضل من عمرو

و باستعماله مع اثنين منها و لا زيد افضل باستعماله بدون واحد منها الا ان

يخرج اسم التفضيل عن استعماله بمعنى التفضيل الى العدل كما في اخر وجمع فانه خرج

عن معنى التفضيل وصار بمعنى غير فاستغنى باحد ثلثة اوجه لان استعماله

باحدها لبيان التفضيل فاذا ذهب عنه معنى التفضيل ستغنى عن هذا

الاستعمال وانما يستعمل مع هذه الامور الثلثة ليدل على المقصود كان من اسم

التفضيل اثبات الزيادة للموصوف به على غيره اي على المفضل عليه في المعنى

المشتق بما هو منه وهذا المقصود لا يحصل الا باحد الامور الثلثة المذكورة لا بد لنا

على المفضل عليه وذلك في من والاضافة ظاهر لانك اذا قلت زيد افضل لا يفهم

من الذي زاد عليه هو في الفضل فاذا قلت من عمرو او افضل الناس فهم

ذلك وكذا في اللام لما قلنا انها للعهد فيكون المفضل عليه معهودا سابقا

لان اللام العهدية يشير الى افضل المذكور معه المفضل عليه سابقا ولا يجتمع

اثنان منها لحصول الغرض باحدها وكون الاخر بعدها حصول المقصود

ضايعا فلا يجتمعان الا نادرا فان قيل فلا يخلو اسم التفضيل عن الثلثة المذكورة

نحو الله اكبر قيل معناه ويستعمل على احدها حقيقة نحو زيد الافضل واشرف

الناس واكرم من عمرو او تقديرا فلا يجد ذلك لانه في تقدير الله اكبر
من كل كبير فان قيل فما تقول في الدنيا والجلى فانهما من اسماء اسماء
التفضيل لان الدنيا تانيث الادنى والجلى تانيث الاجل من الدنو والجلال
وقد جاز تجردهما من احد الامور الثلثة في قوله في سعي دنيا طالما قد مدت
وفي قوله وان دعوت الى جلى ومكرمة قيل جواز تجردهما عن احد الثلثة المذكورة
لصيرورتهما اسمين وانمحاء معنى التفضيل عنهما فان الدنيا صار اسما للزمان
المتقدم على الاخر والجلى اسما للخطة العظمى فيجوز استعمالهما بدون احدها
فان قيل فما تقول في نحو الحسنى في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا
وفي نحو السوى اي في قول الشاعر ولا يجزون بسوء ولا يجزون من
غلظ بلين فانهما من اسماء التفضيل لانهما تانيث احسن واسوء وقد جاز
تجردهما عن احد الثلثة المذكورة قيل لا نسلم انهما تانيث احسن واسوء
بل هما مصدران كالرجعى والبشرى فلا يرد جواز تجردهما عنها فان قيل
قد يجتمع اثنان منها في قول الشاعر لست بالاكثر منهم حصى انما العزة للكاثر
اي لمن هو اكثر عددا قيل كلمة من في البيت ليست تفضيلية بل هي بيانية
على نحو قولك انت منهم الفارس الشجاع اي من بينهم كانه قال لست بالاكثر
منهم حصى فلم يستعمل من واللام قيل بيانية متعلقة بمحذوف لا بالاكثر
اي لست كائنا منهم بالاكثر حصى او هي تفضيلية متعلقة بافعل اخر محذوف
عار عن اللام اي لست بالاكثر باكثر منهم والمحذوف بدل فلا يرد
الا ان يعمل المفضل عليه مستثنى مفرغ اي يستعمل مع احد الثلثة اشياء في جميع

الا وقات الا وقت معلومية المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة نحو الله اكبر
اي اكبر من كل كبير ونحو زيد كريم وعمرو اكرم منه والمعطوف هنا محذوف
اي الا ان يعلم او يخرج اسم التفضيل عن معنى التفضيل فيستغني عن استعماله
باحد تلك الثلثة اشياء واذا اضيف اسم التفضيل فله اي فلاسم التفضيل معنيان
احدهما اي احد المعنيين وهو الاكثر اي وهذا المعنى اكثر من المعنى الثاني
والجملة معترضة والواو اعتراضية ان يقصد به اي باسم التفضيل الزيادة
اي زيادة موصوف اسم التفضيل في الفعل المشتق هو منه على ما اضيف اسم
التفضيل اليه ضمير اليه عايد الى من وكلمة من للعقلاء وغير العقلاء داخلون
فيها على سبيل التغليب فلا يخرج نحو اعدي الخيول واجسم الثيول ونحو
ذلك واذا عرفت هذا فاعلم انه لو اريد بالمعنى في قوله معنيان المصدر
اي العناية فحمل القصد على احدهما صحيح حيث يصير المعنى احد العنايتين
قصدك الزيادة وهو معنى صحيح لان حمل القصد على القصد ولو اريد به
المفعول اي المعنى ففي الحمل اشكال حيث يصير المعنى احد المقصودين
قصدك الزيادة وهو معنى غير صحيح حمل القصد على المقصود الا ان يكون
المعنى احدهما حاصل بان تقصد به كذا وحذف الجار من ان وان كثير شايع
او يكون المعنى قصد احدهما قصدك كذا او احدهما وقصدك يشترط ان يكون
موصوفه بعضا منهم او ممن اضيف اليهم وذلك بحكم الوضع والاستعمال مثل
زيد افضل الناس فزيد بعض الناس ولقايل ان يقول يلزم اشتراط كون
موصوفه بعضا ممن اضيف اليهم الشيء على نفسه والجيب بان موصوفه داخل

في ايهم او لا داخل او خارج عنهم تركيبا او داخل فيهم واقعا خارج عنهم ارادة يعني هو داخل
فيهم في الافراد والواقع ثم خرج عنهم في الارادة وقت التركيب والاضافة فلا يلزم
تفضيل الشيء على نفسه فلا يجوز يوسف احسن اخوته اي ولاجل انه يشترط في المعنى
ان يكون موصوفه داخلا في المضاف لم يجز ان يقال يوسف احسن اخوته بهذا
المعنى بخلاف المعنى الثاني لخروجه عنهم علة الجواز اي لخروج يوسف عن الاخوة
اي عن عمومهم باضافتهم اليه اي اضافة الاخوة الى يوسف لانه اذا اضيف
الى الضمير العائد الى يوسف خرج يوسف من عموم لفظ الاخوة اذ ليس يوسف
بعضا من اخوته لانه ليس اخا لنفسه وكان احسن مضافا الى من ليس موصوفه
بعضا منه ولو قيل يوسف احسن الاخوة واحسن ابناء يعقوب لكان من
ذلك لان يوسف بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب وان لم يكن اخوته والثاني
اي والمعنى الثاني ان تقصد زيادة مطلقة اي زيادة موصوف اسم التفضيل
فيما اشتق هو منه زيادة مطلقة اي غير مقيدة بكونها زيادة على من اضيف
له ان تقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده ويضاف
اليه وبالنصب عطف على تقصد اي المعنى الثاني حاصل بان تقصد كذا
ويضاف الى اسم التفضيل للتوضيح وبالرفع على الابتداء او الاستيناف اي وح
يضاف للتوضيح لا للتفضيل كاضافة ما لا تفضيل له فلا يشترط ان يكون موصوفه
من جملة المضاف اليه لانتفاء الموجب بل يجوز كلا الامرين اي يجوز ان يضاف
الى جماعة هو بعض منهم نحو محمد صلى الله عليه وسلم هو افضل من قريش اي افضل
الناس من بين قريش ولم يقصد التفضيل على قريش وان كان النبي صلى الله عليه وسلم

من افضل الصلوات واكمل التحيات واجملهم وكذا نحو فلان اعلم بغداد ويجوز
ان يضاف الى جماعة وهو ليس بعضا منهم نحو يوسف احسن اخوته وكذا نحو
فلان اكرم ابيه فنحو يوسف احسن اخوته بهذا المعنى اي احسن من غيره له
ملابسة باخوته وكذا الناقص والاشج اعدلا بني مروان كانه قيل اعدلا بني
مروان اي هما اعدل من غيرهما لهما ملابسة بني مروان والمراد بالناقص
يزيد بن الوليد عبد الملك ابن مروان لقب بهذا لانه نقص حق من لمن من
بيت المال الاكثر مما له حق في الشرع ورده الى المقدر المحقق في الشرع والمراد بالاشج
عمر بن عبد العزيز بن مروان لقب بذلك لما في راسه شجة وانما اختار لفظ التوضيح
وعدل من لفظ التخصيص الذي ذكره صاحب المفصل لان ذكر لفظ التخصيص
المخصوص بالاضافة الى النكرات يوهم التزام اضافته الى النكرة وليس كذلك بدليل
يوسف احسن اخوته والناقص والاشج اعدلا بني مروان ثم اعلم ان لفظ اذا
قولنا ان يقصد على قوله والثاني اي والمعنى الثاني لم يصح لانه حمل القصد على المقصود
الا ان يكون المعنى والمعنى والثاني حاصل بان يقصد وحذف الجار والمجرور
من ان وان كثير او يكون المعنى قصد المعنى الثاني قصدك كذا والمعنى الثاني
او قصدك كذا ويجوز في الاول اي في اسم التفضيل المضاف والمقصود به
الزيادة على من اضيف اليهم او في النوع الاول من نوعي الاسم التفضيل المضاف
اي المستعمل بالمعنى الاول وقيل في المعنى الاول وفيه نظر حيث اباه قوله
والمعرف باللام لان المعرف باللفظ هو اللفظ اي اسم التفضيل فلو حمل الاول
والثاني على المعنى الاول والثاني لم يكن الكلام مطابقا فالحق ما ذكرنا اي ويجوز

في هذا النوع من اسم التفضيل الافراد اي افراد اسم التفضيل والتذكير مع وجود
تانيث الموصوف وكذا في المفضل اي ويجوز فيه الافراد والتذكير على كل حال اي
وان كان الموصوف مثنى او مجموعا او مونثا زيد افضل القوم والزيدان افضلا
القوم وهند افضل القوم وانما لم يذكر التذكير اكتفاء بقوله فيما يقابله بعد والذي
من فمفرد مذكر لا غير لانه لما كان فيما يقابله الافراد والتذكير علم ان المراد
ههنا الافراد والتذكير فقط والمطابقة لمن هو له اي لمن اسم التفضيل ثابت
له اي لمطابقة الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا نحو افضل القوم
والزيدان افضلا القوم والزيدون افضلوا القوم او افاضل القوم وهند فضلى
القوم وانما جاز الافراد والتذكير في كل حال لكون هذا النوع من اسم التفضيل مشابها
لاسم التفضيل المستعمل بمن في المعنى من حيث انه ذكر المفضل عليه بعده في كل واحد
منهما فيجوز فيه الافراد والتذكير اعتبارا بالمعنى وانما جاز المطابقة اعتبارا باللفظ
واما الثاني واما النوع الثاني اي اسم التفضيل المضاف المقصود به زيادة مطلقة
والمعرف باللام فلا بد من المطابقة اي مطابقة الموصوف افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة موصوفها مع عدم قيام المانع وهو المشابهة
بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما بخلاف النوع الاول
فانه مشابه بمن التفضيلية معنى باعتبار ذكر المفضل عليه بعده وبخلاف
المستعمل بمن فانهما مشابه بها لفظا ثم اعلم ان قوله واما الثاني عطف الجملة
الشرطية على الجملة الفعلية يعني قوله يجوز في الاول الافراد وقوله لا بد جواب
اما والفاء جزائية وخبر المبتدا بين والعين محذوف اي فلا بد لهما من المطابقة

وقوله من المطابقة خبرا وفي جعلها متعلق به والمقول بحذف الخبر نظرا لانه يكون
مضافا للمضاف على نحو لاحافظ القران فيجب نصبه والذي من اي اسم التفضيل
الذي استعمل بمن مفرد مذكرا لا غير اي غير المفرد المذكر نحو زيد او الزيدان او الزيدون
او هند او هندان او هندات افضل من كذا لان من التفضيلية بمنزلة الجزء من اسم
التفضيل لكونها هي الفارقة بين افعل التفضيل وافعل الصفة فكانها من تمام الكلمة
ولهذا لا يجوز الفصل بينهما الا بمعمول اسم التفضيل فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجها
في وسط الكلمة ولحوق علامة التثنية والجمع والتانيث يختص باخر الكلمة دون
اوسطها فلو لحقه علامة التثنية والجمع والتانيث لزم لحوقها فيما هو مختص
في حكم وسط الكلمة وهو مستكره ولا يعمل اسم التفضيل في المفعول به بلا واسطة
حرف جر مطلقا سواء كان مظهرا او مضمرا وكذا لا يعمل في فاعل مظهر لان الصفة
انما يعمل بشابهة اسم الفاعل على ما عرفت واسم التفضيل يخالف الفعل من حيث
انه يدل على الزيادة وهو التفضيل والفعل لا يدل عليها وكذا يخالف اسم الفاعل لانه
لا يثنى ولا يجمع فيما هو اصل استعماله وهو استعماله بمن فلاجل هذه المخالفة
لا يعمل في المفعول به بلا واسطة مطلقا مظهرا او مضمرا ولا في الفاعل مظهرا لانهما
معمولات قوية الا اذا وجدت الشرائط الثلثة المذكورة في المتن فح يعمل في الفاعل
المظهر لانه حينئذ يصير بمعنى الفعل ولقيام الضرورة في اعماله كما ستعرف
بيانه قربها الكثير لشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكذا لشبهه فعل
التعجب في الرتبة في اختصاص مجيئه بالثلاثي المجرد مما ليس بلون ولا عيب
فلاجل هذه الشبه الضعيف يعمل في المعمولات الضعيفة وهي الفاعل المضمر

المستكن والظرف والحال والتميز والمفعول به بواسطة حرف جر وذلك لان
مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه اثر والظرف مما يكفيه رايحة من الفعل والحال
والمفعول به بالواسطة ملحقات بالظرف فيكون معمولات ضعيفة فلا يحتاج
الى قوة عمل العامل وانما يعمل في المفعول معه والمفعول له لان العامل الضعيف
يقوي على العمل بواسطة الحرف لفظا كما في المفعول معه او تقديرا كما في المفعول
له وفي بعض الشروح انما لا يعمل اسم التفضيل في فاعل مظهر لانه في الاسم
نظير افعل التعجب وهو لا يعمل في فاعل مظهر فكذا هذا والشرايط الثلثة المذكورة
ما اشار اليه الشيخ بقوله ولا يعمل في مظهر اي في فاعل مظهر الا اذا كان اسم
التفضيل في المثال في اللفظ صفة كاينة لشيء اي الا اذا كان اسم التفضيل
جاريا على شيء كرجل في المثال وهو في المعنى لمسبب اول الحال والتنوين
بدل من الاضافة اي والحال ان اسم التفضيل في المعنى صفة كاينة لمسبب
لذلك الشيء اي لمتعلق ذلك الشيء كالكحل في المثال فانه سبب قوله رجلا لانه
حصل في عينه بسببه فان قيل المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على تعلق الموصوف
اسم السبب دون المسبب قيل لعل الشيخ استعمل غير المشهور للتنبيه على صحة
الاطلاق اسم المسبب وتحققه مفضل صفة مسببه اي لمسبب مفضل باعتبار
الموصوف الاول اي باعتبار تعلقه بالموصوف الاول كرجل في المثال حيث نفي
كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل ما على نفسه اي مفضل على نفسه باعتبار
غيره متعلق التفضيل عليه اي باعتبار تعلقه بغيره اي بغير الموصوف الاول
كعين زيد في المثال حيث نفي في المثال كون الكحل مفضلا عليه في عينه منفيا اي

حال كونه اسم التفضيل منفيا او صفة مصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت

رجلا احسن في عينه الكحل منه اي من الكحل في عين زيد فاحسن في هذا المثال جرى

على رجل ووقع صفة له في اللفظ وهو في المعنى صفة لسبب اي لمتعلقه وهو

الكحل وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه اي الكحل احسن من الكحل لكن باعتبار

اما كونه مفضلا فباعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجلا حيث

نفي كونه مفضلا باعتبار عين رجل ما واما كونه مفضلا عليه فباعتبار غير

ما جرى عليه وهو كونه في عين زيد حيث نفي كون الكحل مفضلا عليه في عينه

فالمقصود من هذا الكلام مدح الكحل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل ما

عليه اما لو جعل هذا الكلام مثبتا لكان المقصود على عكس ذلك واذا عرفت

هذا فاعلم ان كلمة ما نافية وقوله رجلا مفعول ما رايت وقوله احسن صفة

قوله رجلا وهو اعني احسن عاملا ذو الحدثين اي دال على الحدثين حدث

المفضل وحدث المفضل عليه اي التفضيل والتفضيل على الشيء يتعلق به ظرفان

او حالان وهما قوله في عين زيد كل ظرف او حال بحدث يعني تعلق قوله في عينه

باحسن بمعنى التفضيل وقوله في عين زيد تعلق به ايضا باعتبار معنى التفضيل

على الشيء وذلك لان جهة كون الكحل مفضلا باعتبار رجلا وجهة كونه مفضلا

عليه باعتبار عين زيد كالتشبيه في نحو زيد في الدار مثل في السوق فان معنى

التشبيه عامل معنوي والحدثين حدث المشبه وحدث المشبه به اي حدث

التشبيه والتشبيه بالشيء تعلق به ظرفان وهما في الدار وفي السوق كل

ظرف بحدث فان زيدا مشبه به باعتبار كينونته في الدار ومشبه به باعتبار

كنويته في السوق كل طرف ونظير هذه المسئلة الحديث الذي ذكره الشارح
وهو قوله عليه السلام ما من يوم احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة
وانما اشترط كونه منفيا لتصير بمعنى الفعل لان نفي صفة التفضيل يجعله بمعنى
اصل الفعل لان التفضيل بمنزلة القيد والنفي اذا دخل على مقيد ينصرف
ذلك النفي الى القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا فقولهم ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد بمعنى حسن الكحل في عين كل رجل مثل حسنه
في عين زيد او دونه منه لا فوقه لما نفي التفضيل المظهر وهو الكحل لانه بمعنى
حسن وانما اشترط كون المتعلق مفضلا ومفضلا عليه باعتبارين ليكون
التفضيل على خلاف الاصل باعتبار انه تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين وهو
في معرض الامتناع اذ لولا اختلاف الاعتبارين لامتنع فصار التفضيل تفضيلا
وانما اشترط التفضيل على خلاف الاصل لان صيرورته بمعنى الفعل بعارض
النفي فلا يجوز عمله المتنع باعتبار ما يجعله رجع الى اصله وهو الدلالة على الزيادة
فاشترط ذلك ليكون في معرض الامتناع فاذا انتفى مثل هذا التفضيل ولو
بعارض يخرج عن حكم التفضيل ويعتبر العارض وهو صيرورته بمعنى الفعل
بعارض النفي لضعف المعارض وهو معنى التفضيل لكونه في معرض الامتناع بخلاف
قولك ما رايت رجلا وحسن ابوه من عمرو فانه لم يخرج مع صيرورته بمعنى
الفعل بنفي التفضيل لان التفضيل فيه ليس على خلاف الاصل لعدم كونه تفضيل
الشيء على نفسه فيعتبر هذا التفضيل بعد الزيادة بعارض النفي وانما اشترط
كونه صفة سببية ليتحقق محل عمله وهو الفاعل المظهر لان المرفوع انه باستجماع

هذه الشرايط يعمل في الفاعل الظاهر وذلك لا يتحقق الا بكونه صفة سببية فالحاصل
ان اشتراط كونه صفة سببية لتحقق محل عمله واشتراط كونه منفيا لصيرورته
بمعنى الفعل بعارض النفي واشتراط كون المتعلق مفضلا ومفضلا عليه
باعتبارين لاعتبار هذا العارض لضعف المعارض فافهم فانه من مواضع
الاشكال وذهب بعض الافاضل الى انه انما صار بمعنى حسن عند استجماع هذه
الشرايط لان هذا التركيب يستعمل في مقام المدح ومقام المدح يستدعي
ان يكون بمعنى حسن وذلك لان مقام المدح يدل على ان يكون الكحل في عين
رجل ليس مساويا للكحل في عين رجل ليس زيد بل دونه فيدل هذا المعنى
على ان احسن بمعنى حسن لانه لو كان على حاله يجوز ان يكون الكحل في عين
رجل مساويا للكحل في عين زيد اذ نفي الاحسنية يجوز ان يصير الكحل في
عين رجل مساويا للكحل في عين زيد وهذا ينافي مقام المدح فاما نفي اصل
الحسن بكون الكحل في عين زيد فوق ما يكون في عين رجل وهو المقصود
مع انهم اي ان النحاة لو رفعوا احسن على انه خبر والكحل مبتدا اذ لا وجه
يمكن سواه اذ لا رافع لفظيا ولا يمتنع نكارة المبتدا لا سيما اذا كان الخبر معرفة
فلم يبق عند رفع الا كون الكحل مبتدا واحسن خبرا فصلوا بينه اي بين
احسن وبين معموله وهو منه باجنبي وهو الكحل اذ المبتدا اجنبي من الخبر
لكونه غير داخل في حيزه وغير معمول له فدعت الضرورة الى اعماله فان قيل
فليتقدم منه على المبتدا حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي
قيل لا يمكن تقديمه عليه لانه اذا تعلق بعامل ذي الحدثين اي دال على الحدثين

ظرفان او حالان يلزم ان يلي كل منهما متعلقه اي بحدثه ولا شك كان اسم
التفضيل عامل ذو الحدثين اي دال على الحدثين حدث المفضل وحدث
المفضل عليه اي حدث التفضيل والمفضل على المبني يتعلق به ظرفان وهو
قوله في عينه وفي عين زيد لكنه تعلق قوله في عينه باعتبار حدث المفضل
وتعلق قوله في عين زيد باعتبار حدث المفضل عليه فيلزم ان يلي كل واحد
منهما متعلقه وجهة كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ايلاؤه
بقوله في عينه وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم ايلاؤه
ايلاؤه منه المتضمن لذكر المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه
لم يبق ايلاؤه منه بقوله في عين زيد وايلاء الكحل بقوله في عينه وهذا
حاصل ما ذكره صاحب الرضي في بحث هذا بسط الحسيب منه رطبا على انه اذا
كان المسموع تأخيرا منه واحتجنا الى تصحيح الكلام مع التأخير لا ينبغي
بالتقديم فلا رد لك ونقل عن المصنف انه قال لم يقدم منه لئلا يلزم عود
الضمير الى المؤخر وهو الكحل وهو مشكل لان رتبة المبتدأ التقديم ويكفي به
في صحة عود الضمير كما في نحو في داره زيد اللهم الا ان يحمل مراده هذا الامتناع
ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى المتأخر في نحو هذا المثال ممتنع لا باشتراط
تقدم معاد الضمير بل باعتبار كونه ضمير المفضل عليه فلو قدم لزم انفصاله عما تعلق
به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد فان قيل كما امتنع الفصل بين العامل والمعمول
باجنبي امتنع عمل اسم التفضيل فيجوز الفصل بالضرورة كما جوز العمل بالضرورة
قيل من ابتلي ببليتين يختار اهونهما وعمله اهون من الفصل لان امتناعه

باعتبار كونه اسم التفضيل وامتناع الفصل باعتبار كونه عاملا فالوجه الاول اخص
والثاني اعم فامتناع الاعم اقوى فان قيل هذه الضرورة لا يتاتى في العبارة
الثالثة اذ ليس لاحسن معمول غير منه في العبارة الاولى ومن عين زيد
في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل بينه وبين معموله قيل في العبارة الثالثة
يلزم الفصل تقديرا على ما سنبينه فان قيل هذه الضرورة يتاتى في الاثبات
ايضا نحو رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فينبغي ان يجوز
اعماله لقيام الضرورة قيل صحته غير متحقق لعدم الاستعمال والسماع فلا
يحتاج الى التصحيح بخلاف صورة النفي لحيث في الاحاديث وكلام العرب
العربا وذلك ان يقول في المسئلة المذكورة بعبارة اخرى اخصر من الاولى
مع كون معناهما واحدا وهي ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
من عين زيد فاختصاره بحذف المضاف من مجرور من وهو العين اذ التقدير
من كحل عين زيد لان المقصود من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل
الكحل على العين ونظير هذه العبارة في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود
من الصحيحين مما ذكر في مشارق الانوار من قوله عليه السلام ولا احد
احب اليه المدح من الله الحديث فان قلت في هذه المسئلة ذكر العين
على اسم التفضيل قلت بهذه العبارة من غير ذكر من معها يمكن ان يقول
في هذه المسئلة ثالثة وهي ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل فاعلا لاحسن
فان قيل لا ضرورة في اعمال اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون
احسن مرفوعا خبرا والكحل مبتدا له حيث لا يلزم الفصل بين العامل بالجنبي

اذ احسن معمول منه في العبارة الاولى ومن عين زيد في العبارة الثانية
حتى يلزم الفصل قبل تمام العمل في هذه العبارة تقديرها اذ التقدير ما رايت
مثل عين زيد عينا احسن فيها الكحل منه في عينها والتقدير ما رايت عينا
كعين زيد احسن فيها الكحل منه في عينها وعلى التقدير الاول كان المفعول
لرايت قوله احسن لانه لما حذف العين الموصوف الذي هو مفعول الاول
واقيم احسن الصفة مقامه صار احسن مفعولا وقوله كعين زيد مفعولا
ثانيا متقدما اذ المفعول الاول في باب علمت مسند اليه والجار والمجرور
لا يقع مسندا اليه على التقدير والثاني بالعكس هذا اذا كان رايت من افعال
القلوب واما اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله احسن فيها الكحل
حالا من قوله كعين زيد او حالا من مفعول رايت او من معنى التشبيه او من
الظرف المستقر اي ارايت عينا مثل عين زيد في حال كون الكحل احسن فيها
منه في عينها ويمكن ان يكون قوله عينا احسن فيها الكحل مفعول رايت ويكون
قوله كعين زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون قوله كعين زيد وقوله احسن
فيها الكحل صفتين للمفعول المحذوف اي ما رايت عينا متصفة بها تين
الصفتين ونظيره هذه العبارة مثل ما انشد سيبويه من قوله مررت على وادي
السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل بها ركب اتوه تايه
واخوف الا ما وقى الله ساريا وانما اورد المظهر وهو وادي السباع مع تقدم
ذكره لان الكاف لا يدخل الضمير ولمكان التهديد بذكر المظهر ثم قوله ولا ارى
ان كان من افعال القلوب كان قوله واديا مفعولا وقوله كوادي السباع

مفعولاً ثانيا متقدما ووجه التقديم ما عرفت اي لا اري واديا كوادي السباع
وقوله اقل صفة سببية لقوله واديا او كان قوله واديا مفعولا اولا وقوله كوادي
السباع حالا وقوله اقل مفعولا ثانيا وان كان بمعنى لا ابصر كان قوله واديا مفعولا
وكان قوله كوادي السباع حالا متقدمة عنه او كان قوله كوادي السباع
مفعولا وواديا عطف بيان او بدلا او حالا موطئة او تمييزا على نحو عندي مثل
زيد رجلا وقوله اقل به صفة سببية لقوله تقطيع شان الوادي بالتنكير حتى
لا يلزم كونه حالا عن النكرة المحضة مع جواز اي واديا مقطعا شانه حال كون
ذلك الوادي اقل به ركب وقوله حين يظلم واديا ظرف لمعنى التشبيه او
لقوله ولا اري اي ولا اري واديا تشبه وادي السباع وقت الظلمة والباء
في قوله به بمعنى في اي اقل فيه والضمير للوادي وقوله ركب فاعل اقل عمل فيه
اسم التفضيل لوجود الشرائط ويلزم الفصل بين العامل والمعمول تقديرا
اذ التقدير اقل به ركب منهم بغيره والركب جماعة الركبان وهو ليس بجمع كما هو
اي اقل في ذلك الوادي جماعة الركبان فيما اشك بالرجالة وقوله اتوه الجملة
صفة ركب اي والركب في ذلك الوادي تاتيه تبتلا وتوقفا وتلبثا وهو
تفعل من تركيب الي كحي بتاء اي تلبث وهو تمييز من فاعل اقل او مفعول
له اي اتوه ابتا لا لاجل التابتة والمكث او مفعول مطلق اي اتوه ابتا ان
تابيتا او حالا اي اتوه ذوي تابيتا او ظرف اي اتوه في زمان التابث والتزول
وقوله احوف عطف على قوله اقل اي احوف ركب منهم بغيره ولو كان اخوف
بمعنى المفعول كاشهر كان صفة لواديا غير سببية فلا يكون ح من هذا

الباب وهو كالامر في الله مستثنى مفرغ وما مصدرية حينية اي اقل من ركب
اولخوف في جميع الاوقات او وقت وفاته الله او مستثنى من ركب و ما
بمعنى من وانما ذكر ما نظرا الى الصفة كما عرف في قوله تعالى فانكحوا ما طاب
لكم او مستثنى منقطع اي لكن وقاية الله ثابتة او وقاه الله وقوله ساريا
اسم فاعل من السرى او من السراية وعلى الاول كان حالا من قوله ركب
او مفعول وفي او صفة واديا على المجاز العقلي من باب الاسناد الى المكان وعلى الثاني
كان صفة مصدر الخوف اي خوفا ساريا الى الهلاك ثم لما فرغ من بيان قسم
الاول شرع في بيان قسم الفعل فقال الفعل ما دل على معنى في نفسه كلمة ما عبارة
عن كلمة وقوله في نفسه صفة معنى وكلمة في على حقيقتها او بمعنى الباء والضمير
عايد الى ما اي الفعل كلمة دلت على معنى حاصل في نفسها اي مدلول لها لا مدلول
لفظ اخر من اسم او فعل او حاصل بنفسها اي بالنظر الى نفسها غير محتاج الى اخر
من فعل او اسم وفيه احتراز عن الحرف كما مر مقترن باحد الازمنة الثلاثة
الماضي والحال والاستقبال وفيه احتراز عن الاسم فان قيل يخرج المضارع
عن هذا التعريف على قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال لانه
مقترن بزمانين قيل انما اقترن بزمانين صدق عليه انه مقترن باحدهما
لوجود الاحد في المثنى ولانه مقترن في كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك
بغفلة الواضع او تعدده فان قيل هذا الحد غير منعكس لانه لم يصدق على نحو
عسى ونعم وبئس وغيرها من الافعال الجامدة وغير مطرد لانه صدق عليه
هيهات وشتان وغيرها من اسماء الافعال قيل المراد بالاقتران بحسب الوضع

فيدخل الافعال الجامدة ويخرج اسماء الافعال فان قيل يدخل في الحد لفظ الماضي
والمستقبل لانهما مقترنان باحد الازمنة قيل اذا اريد بهما الفعلان المخصوصان
كان معناهما غير مقترن لان معناهما اللفظ ولا اقتران فيه وانما اقترن معنى
معناهما وان اريد بهما الزمان فقط معناه الزمان لا شي اخر يقترن بالزمان
وقد ذكرنا هذا في صدر الكتاب بالاقتضاء ومن خواصه اي من خواص الفعل
قد عرف معنى الخاصة فلا نعيد دخول قد نحو قد خرج وانما اختصت قد بالفعل
لانها انما تستعمل لقرب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحققه وكل ذلك لا يتصور
الا في الفعل وقوله دخول مبتدا مضاف الى قد وهي مضاف اليه بتاويل لفظ
قوله ومن خواصه خبر لقوله دخول قد والسين وسوف نحو سيخرج وسوف
يخرج وانما اختصا بالفعل لانهما وضعا للدلالة على الاستقبال الوضعي وذا ليس
الا في الفعل وانما قيد الاستقبال بالوضعي احترازا عن نحو زيد ضارب غدا وانما
عرف السين باللام لان المراد سين معهود وهي سين الاستقبال لا سين
الاستفعال ولا سين التحقيق ولا سين السكتة نحو استغفر له وسالب بعد
الدال والدال منعكس وانما قدم السين على سوف لدلالتها على الاستقبال
القريب ودلالة سوف على الاستقبال البعيد والجوازم نحو لم يضرب ولما يضرب
وليضرب ولا يضرب ولن يضرب اضرب وانما اختصت الجوازم بالفعل لانها
وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلب الفعل كلام الامر او للنهي عن الفعل
كلا للنهي او لتعليق شي بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا
يتصور الا في الفعل وقيل انما اختصت به لان اثرها وهو الجزم يختص به فكذا المؤثر

ولا يلزم تخلف الاثر عن المؤثر وفيه نظر لانه يمكن تخلف الاثر عن المؤثر
بفوت شرط وهو كونه مجرورًا فعلا مثلا ونحو تاء فعلت اي ماهو من جنس
تاء فعلت من الضماير المتحركة البارزة وانما خص الضمير المتحرك البارزة
لانه ضمير الفاعل فلا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه
وحلت فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير وهو البارز تحترزا عن لزوم تساوي
الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن لخص اخف والحضر وهو
بالتعميم اليق واحدر ولحوق تاء التانيث الساكنة وانما قيد التاء بالساكنة
احترازا عن التاء المتحركة فانها تختص بالاسم وانما خصت تاء التانيث الساكنة
بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا يتحقق الا بما له فاعل وهو الفعل وما الحق
به من الصفات لكن الصفات امتنعت بما لحقها من تاء التانيث المتحركة
للدلالة على تانيثها وتانيث فاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها فيما
صدقت عليه فلا جرم اختصت تاء التانيث الساكنة بالفعل ولانها انما اسكنت
للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم فكانت اولى بالتكون من الاسم
ونقل الفعل لثقل الفعل ينقسم على ثلثة اقسام ماض ومضارع وامر مخاطب الماضي
ما دل على زمان قبل زمانك ظرف مستقر وقع صفة زمان اي على زمان حاصل
في زمان سبق زمانك ولا ضير في لزوم وقوع الزمان في الزمان لمكان
العموم والخصوص والكلية والبعضية كما يقال الزمان يوجد في الازمنة
الثلثة ووقت الظهر في يوم الجمعة وهذا الخطاب لغير معين واضافة
الزمان الى كاف الخطاب بادنى ملابسة اي قبل زمان انت فيه مبني على

الفتح خبر بعد خبر لقوله الماضي او خبر مبتدا محذوف اي هو مبني على الفتح والجملة
مستانفة لبيان حكم الماضي بعد بيان حده وانما بني الماضي لان الاصل في الفعل
البناء لفقد المعاني الموجبة للاعراب ولا مقتضى للعدول عنه من المشابهة التامة
في الماضي وانما بني على الفتح لانه لما عدل عن السكون الذي هو اصل في البناء
الى الحركة باعتبار النوع مشابهته له بالاسم في وقوع كل واحد صفة نكرة في مررت
برجل ضارب وضرب اختار وامن الحركة الفتحة لخفتها او لمشابهتها السكون
الذي هو اصل في البناء مع الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربت لوجوب اسكان
اخرج تحرزا عن توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لمكان كون الفاعل
كالجزء بخلاف الضمير المنصوب نحو ضربك فانه ضمير المفعول ومع عين الواو من
الضماير الساكنة نحو ضربوا حيث يضم لموافقة الواو ثم لما فرغ عن الماضي
شرع في بيان المضارع فقال المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت المبا
للتشبيه اي بسبب زيادة احد الحروف الاربعة التي مجموعها نايت او نا بي
او اتين عدل عن تركيب اتين لان فيه تفريقا بين حرفي المتكلم وتقديما لحرف
الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذ الغايب متوسط بين
المتكلم والمخاطب والمخاطب منتهى الكلام بخلاف نايت ولكن ترتيب انين
مناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا وظاهر لتضمنه الحروف الاربعة واما معنى
فلصلاحه صفة للحروف المذكورة لانها انيت في اول المضارع وهو تركيب
ليس اجنبي من المقام من كل وجه بخلاف نايت اذ لا خفاء لبعده عن هذا
المقام في المعنى لانه من الناي بمعنى البعيد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا

المقام جلاوكان كما يلزم في ائتين تقديم حرف الخطاب على حرف الغيبة يلزم
في نايت تقديم النون التي هي لمثنى المتكلم وجمعه على الهمزة التي هي للمتكلم
الواحد وهو خلاف الترتيب اذ الواحد اصل والمثنى والمجموع فرعان
فلو جمع هذا الحروف ترتيب ايتين من الثاني لكان اولى بالنسبة الى نايت
لكون على وفاق الترتيب من كل وجه لتقدم الهمزة التي هي للمتكلم الواحد
على النون التي لغيره لوقوعه مشتركا حال اي لوقوع المضارع حال كونه
مشتركا بين الحال والاستقبال كاشتراك العين او المراد به الاشتراك
المعنوي وهو الابهام فيكون المعنى لكونه مبهما لاحتمال الحال والاستقبال
كابهام النكرة لاحتمال الافراد وتخصيصه بالسين وسوف عطف على
وقوعه اي لتخصيص المضارع بسبب السين وسوف باحد الزمانين كتخصيص
النكرة باحد الافراد بدخول لام العهد وكتخصيص لفظ العين باحد المعاني
بالقرينة فالهمزة الفاء للتفسير للمتكلم منفردا مذكرا او مونثا نحو افعل والنون
له اي للمتكلم مع غيره حال اي حال كونه مقرونا مع غيره اي غير المتكلم واحد
او اثنين او جماعة واذا كان معه واحد كان مثنى واذا كان معه اثنان
او جماعة كان جمعا نحو نفعل والتاء للمخاطب مطلقا اي واحدا او مثنى
او مجموعا مذكرا او مونثا نحو تفعل انت وتفعلان وتفعلون وتفعلين
وتفعلان وتفعلن وللمونث والمونثين غيبة ظرف اي في الغيبة اي حال
كونه مونثه والمونثين ذوي غيبة نحو تفعل هي والهندان تفعلان والياء
للغايب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المونث الغايب

ومثناه قوله غيرهما بالجر على انه صفة الغايب وفيه نظر لان غير نكرة وان اضيف
الى المعرفة او على انه بدل من الغايب وفيه نظر لان النكرة اذا كانت بدلا من المعرفة
يجب توصيفها ولم يوصف هٰهنا مع النكارة واجيب بانه بدل على التسامح والحقيقة
هو صفة البدل والتقدير غايب غيرهما فالبدل نكرة موصوفة وبالنصب حال وهو
الاولى لموافقة السبق حيث قال فالهمزة للمتكلم مفردا ولم يقل المتكلم المفرد
وانما زيد هذه الحروف في اول المضارع لانه لما وجب اختلاف اللفظ على اختلاف
المعنى وذلك اما ان يكون بالنقصان وهو غير ممكن لئلا يختل البناء ويصير
انقص من الابنية وهو الثلاثي او بالزيادة وهو ممكن فتعينت الاولى بها حروف
المد واللين لكثرة دورها في الكلام لان المتكلم لا يخلو عنها او بعضها وهي الحركات
الثلث فتعينت الياء للغايب لان مخرجها الوسط والغايب متوسط بين
المتكلم والمخاطب فاعطيت له رعاية للتناسب والمتكلم الواحد مبتداء الكلام
والالف مخرجها مبتداء المخارج وهو الحلق فاعطيت له لكنها جعلت همزة
لتعذر الابتداء بالسكون والواو مخرجها منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام
فاعطيت له لكنها قلبت تاء لئلا يجتمع في المثال نحو توجل في العطف ثلث واوات
فيصير دوعجل الاولى واو العطف والثانية واو المضارعة والثالثة واو المثال
فيشبه الصوت بنباح الكلب وهو مستكره فقلبت الواو تاء لقربهما في المخرج
وقد جاء ابدال الواو بالتاء في تجاه وتراث وتخمة وتكلان فان قيل التاء توجد
في المونث الواحد والمثنى من الغايب فكيف يصح التقسيم وهو قطع الشركة
قيل ان الواو لما ابدلت بالتاء تعارض في المونث الغايب اعتبار ان الغيبة والتانيث

يناسب الياء لتناسبهما في الوسط والتانيث تناسب التاء لتناسبهما في الفرعية لان
التانيث فرع التذكير والواو فرع الواحد فعملنا بالاعتبارين فاعطينا التاء
الفوقانية في الواحد والمثنى والياء التحتانية في الجمع ولم يعكس لان التانيث صفة
راجعة الى الذات لا امر لا يزول اصلا فاعتباره في اللفظين المقدمين وهما
الواحد والمثنى اولى والغيبة صفة عارضة متحولة غير راجعة الى الذات لانها
تزول عند الحضور فاعتباره في لفظ واحد وهو الجمع اولى بعد استيفاء الحروف
الثلاث التي هي الاولى في باب الزيادة لم يبق للمتكلم الذي مع غيره حرف فزيدت
حرف تشبه المد واللين وهي النون لكون غامة في الخيشوم كما ان غامة في الخيشوم
كما ان غامة في الحلق وحرف المضارعة اي الزايدة المذكورة مضمومة في الرباعي اي
فيما هو على اربعة احرف اصلية كيدحرج اولا كيخرج لانه لما فتح اول الماضي ينبغي
ان يخالف اول المضارع لكان التباين مما التغاير بينهما مفتوحة فيما سواه في فعل
سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرد كضرب وما زاد على اربعة احرف كينفعل ويستفعل
وغيرهما للتخفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد وكثرة
الحروف فيما زاد على اربعة احرف ثم اعلم ان بيان هذا من وظايف التصريف
ذكره في النحو ضمنا واستطرادا ولا يعرب من الفعل غيره غير المضارع فان قيل
المستثنى المتصل ما يكون مخرجا من متعدد وههنا ليس كذلك فان قوله الفعل
ليس بمتعدد حتى يصح الاستخراج قيل اللام في الفعل اما للجنس او للاستغراق اي
من [illegible] جنس الفعل او من انواع الفعل فيصح الاستخراج منه وانما يعرب
غيره حيث لم يوجد فيه مقتضي الاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة

ولا شبهة انه خرج عن اصله وانما اعرب المضارع لمشابهته الاسم مشابهة تامة في
اللفظ لتوافقهما في الحركات والسكنات وفي المعنى في العموم والخصوص كما في الاستقبال
لوقوعه صفة للنكرة في مررت برجل ضارب ويضرب وهذا القصر افراد لان
السامع وهو الكوفي يعتقد شركة الامر الحاضر للمضارع في الاعراب فقطع القصر
تلك الشركة ويثبت الافراد وقوله اذا لم يتصل به اي بالمضارع نون التاكيد
او نون جماعة النساء ظرف لمفهوم ما سبق من الكلام فاذا قيل لا يعرب
من المضارع فهم منه ان المضارع يعرب باعرابه مقيد بهذا القيد اي تقيد وقت
عدم اتصال نون التاكيد ونون جمع المونث به لانه اذا اتصل به احدهما يجب مبنيا
اما نون التاكيد فلانه بدخولها يشبه الماضي لان الاصل لحوق الضماير المتحركة
ولم يعتبر شبهه يضربان ويضربون بضربا وضربوا لان الماضي في لحوق الضماير
التاكيد ليس باصل واعرابه اي اعراب المضارع رفع ونصب وجزم مكان مانع
منه من الجر المختص بالاسم فالصحيح اي فالفعل المضارع الذي في اخره حرف صحيح
فالمضارع الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية سواء كانت تثنية مذكر او تثنية
مونث والجمع سواء كان جمع مذكر او مونث غايبا او مخاطبا والمخاطب المونث بالضمة
خبر لقوله فالصحيح اي معرب بالضمة رفعا والفتحة نصبا والسكون جزما مثل يضرب
على حسب العوامل تقول هو يضرب ولن يضرب وانما قال الصحيح احترازا عن نحو
يدعو ويرمي ويرضى ويخشى وانما قال المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية
والجمع والمخاطب المونث احترازا عن يضربان ويضربون ويضربون ويضربان
ويضربين ويضربين والمتصل به ذلك الجار والمجرور متعلق بالمتصل والضمير

عايد الى اللام الموصولة وقوله ذلك فاعل المتصل اي المضارع الذي اتصل به ذلك
اي الضمير المرفوع للتثنية المذكر والمؤنث وجمع المذكر غايبا او مخاطبا والمخاطب
المؤنث فيكون خمسة امثلة وحذفها جزما لقوله والمتصل اي يعرب بثبوت النون
رفعا نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين بالنون اي بحذف
النون جزما ونصبا نحو لن يضربا ولن تضربا ولن يضربوا ولن تضربوا ولن تضربي
ولم يضربا ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربي وانما اعرب المضارع
رفعا بالنون عند لحوق هذه الضماير لانه يستحق الاعراب بالمشابهة باقية
بعد لحوق هذه الضماير وامتنع اعرابه بالحركة لان المضارع اذا اتصل به الساكن
امتزج به لتقاضي جهات الاتصال من كون الضمير فاعلا او ضميرا متصلا وحرف
علة ساكنا فتوسط اخره فامتنع اعرابه بالحركة في اللام لفظا كان او تقديرا لان
الوسط ليس بمحل الاعراب اللفظي والتقديري وفي الضمير او بالضمير لان الضمير
اسم على حدة فلا يمكن ان يكون محلا للاعراب لفظ غيره ولانه اسم استحق
عليه اعراب الاسم على القاعدة فلا يمكن اعتبار اعراب الفعل فيه لفظا ولا تقديرا
فلا جرم اعربناه وبالحرف فزيدت حرف بعده واعرب الفعل بذلك الحرف وذلك
الحرف لا يمكن ان يكون من حروف العلة التي هي الاصل في الزيادة للزوم اجتماع
حرف العلة فاختير النون لشبهها بها في امتداد الصوت فثبت في الرفع وسقطت
في الجزم سقوط الحركة وجعل حذفها جزما كما ان حذف الحركة لما ان حذف الحرف
[illegible] حرف الحركة وحمل النصب على الجزم للمواخاة بينهما في الخفة والضعف فجعل
النصب ايضا بالحذف فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف يفصل بين الفعل واعرابه

قيل اعتبر في باب الفعل جزءا الكلمة اذ الفاعل كالجزء فاذا كان الفاعل ضميرا
متصلا كان في كمال الامتزاج فيعتبر جزءا فان قيل لما اعتبر الضمير جزءا لزم
ان يكون محلا لتقدير الاعراب فلا يحتاج الى زيادة حرف قيل هذا الضمير
نفيه جهتين كالنغمة فاعتبر في امتناع محلية الاعراب كونها اسماء على حدة
وفي جواز الفصل كونه جزءا فالمعتل الاخر بالواو الباء للالصاق اي المعتل
الاخر الملتصق بالواو للتشبيبة اي المعتل الاخر الحال بسبب الواو للاستعانة
اي المعتل الاخر الحاصل بواسطة الواو نحو يدعو والياء نحو يرمي يعرب بالضمة
تقديرا للحرف اي في التقدير او حالا اي حال كون الضمة مقدرة او تميز اي
ملتبس بتقدير الضمة في الرفع نحو يدعو ويرمي لثقل الضمة على الواو والياء
والفتحة لفظا في النصب نحو لن يدعو ولن يرمي لاصالة الاعراب اللفظي
وعدم المانع لخفة الفتحة والحذف في الجزم نحو لم يدع ولم يرم لان اجتماع
الساكنين محال فان قيل لم يقدر السكون في الحرف الساكن في مثل يدعو ويرمي
كما تقدر الحرف المكسور في مررت بغلامي قيل تقدير السكون في الحرف الساكن
ههنا يجب الاستواء بين السكون الحقيقي والتقديري في الفعل اذ اعراب
الفعل باعتبار الصورة لا باعتبار معنى من المعاني الثلثة ولا فرق بين السكون
المقدر والمحقق لفظا في الصورة وليست لهما معنى من المعاني الثلثة حتى يعتبر
الافتراق بينهما في المعنى بخلاف مررت بغلامي فان قيل اعراب غلامي باعتبار
المعنى فيتحقق الافتراق بين الحركة المقدرة والمحققة في المعنى فنزل حذف
حرف العلة التي هي اخت الحركة في الفعل منزلة حذف الحركة وجعل حذف الحرف

سكونا يكون عمل العامل جزما فان قيل فليجعل السكون اللفظي في مثل يدعو ويرمي
اعرابا في الجزم كما يجعل الف مسلمان اعرابا لا محلي لفاعليته قلنا يمكن في مسلمان
اعتبار الاختلاف بين الاضافة الى العامل وعدمها حيث يفيد المعنى بعد
الاضافة بخلاف اعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لان سكونه اللفظي
صورة حاصلة قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتحقق له معنى من المعاني
الثلثة ولا يزيد على الصورة شيء الا الاضافة الى العامل بلا تاثيرها فيه فما
فان قيل لا نسلم ذلك بل يظهر اثر الاضافة الى العامل في التوابع قبل ظهور
الاثر في التوابع متحقق في المعنى ايضا فلا يظهر به اثر الاضافة الى العامل
في حق المتبوع والمعتل الاخر بالالف بالضمة رفعا والفتحة تقديرا نصبا
نحو يرضى ويخشى لان الالف لا يقبل حركة ما والحذف جزما علامة للجزم
كما مر ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم اي عن كل ناصب وكل
جازم والرفع وقوعه موقعا يصلح للاسم مثل يقوم زيد فان يقوم واقع
موقع الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخيرة يصلح ان يبتدئ كلامه
بالاسم والفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقعا يصلح للاسم
فان قيل المضارع في خبر كاد كونه وضارعا ويمتنع كونه اسما قيل الاصل الخبر
ان يكون اسما وان هجر هذا الاصل في كاد استعمالا فكان المضارع في خبره
واقعا موقعا يصلح للاسم باعتبار الاصل وقد يستعمل الاصل وقد يستعمل
الاصل نحو في قول الشاعر فابت الى فهم وما كدت ايبا وينصب المضارع
بان المصدرية ولن واذن وكي الملفوظات وقيل اذن كي ناصبان باضمار

واليه ذهب الخليل وانما عملت ان لشبهها بان الناصبة للاسم في المصدرية
والمضمون اي المادة وهي تنصب ما دخلت عليه فكذا هذه وانما عمل غيرها اعني
لن واذن وكي لشبهها بان في افادة الاستقبال ثم ان كلمة لن عند سيبويه
حرف براسها غير مغيرة عن اصل وهو الصحيح وقال الفراء اصله لا فابدلت الالف
نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر بحذف الالف والهمزة لكثرة الاستعمال
كايش وعلماء في اي شيء وعلى الماء وقال سيبويه لو كان كذلك لكان ما بعدها
بتاويل المصدر ولما جاز تقدم ما في حيزها عليه كما لم يجز تقدم ما في حيز ان عليها
ولا معنى لمصدرية ما بعدها ولا يمنع عن تقدم ما في حيزها عليها نحو زيد ان
اضرب بخلاف ما في حيز ان وللخليل ان يقول لا يبعد ان تغير الكلمة بالتركيب
عن مقتضاها معنى وحكما اذا التركيب وضع مستانف الا ترى ان لو اذا ركب
مع لا يبطل معناها ويحدث معنى التخصيص نحو لا اخترتني وهكذا قال الفراء
حيث لا تغير عنده بعد الابدال بالنون الى افادة النفي المؤكد وكذا كلمة اذن
عند سيبويه حرف براسها لا اصل له وقيل اصله اذا ان عند سيبويه فخفف
وقيل اصله اذا الظرفية فحذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين
لما قصد جعلها صالحا لجميع الازمنة بعد ما كان مختصا بالماضي فاذن ههنا
هي اذ في قولك يومئذ وحينئذ الا انه كسر الذال في نحو حينئذ ويومئذ
ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المتقدم واذا لم يكن قبله ظرف فكسره
نادر وفتح الذال ههنا ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناها الظرف
وبان عطف على قوله بان اي ينصب المضارع بان حال كونها مقدرة بعد

ستة احرف وهي حتى نحو سرت حتى ادخلها ولام كي نحو سرت لادخلها ولام الجحد
وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم والفاء
نحو زرني فاكرمك والواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن واو بمعنى
الى او الا نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني او الا ان وانما
قدر ان بعد هذه الحروف لان الثلثة الاول اعني حتى ولام كي ولام الجحود
جار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية والاخيرة
اعني او بمعنى الى الجار فاخذت حكم الجار او بمعنى الا فكان في حكمها في لزوم
المفرد بعدها والرابعة والخامسة اعني الفاء والواو عاطفتان واقعتان
بعد الانشاء اي بعد الامر او النهي او الاستفهام او التمني او العرض والنفي
وان لم يكن انشاء لكنه محمول على النهي لما بينهما من المناسبة في الكلام على العدم
فيكون في الانشاء وقد امتنع عطف على الخبر على الانشاء فاول الانشاء بما يشتمل
على اسم وجعل الصدر خبرا باضمار ان ليكون عطف المفرد على المفرد فيكون
المعنى في زرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني اياك وفي لا تاكل
السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل منك زيادة فاكرام مني اياك السمك
وشرب اللبن معه وفي اين بيتك فازورك ليكن منك تعريفي فزيادة
لي مني وفي ليت لي مالا فانفقه اي ليت حصول مال فانفاق وفي الا تنزل بنا
فتصيب خيرا لا يكون منك نزول فاصابت خيرا فان الفاء للتفسير اي
فمثال ان مثل اريد ان تحسن الى مثال النصب بالمظهر وان تصوموا خير لكم
مثال النصب بحذف النون والتي اي ان التي يقع بعد العلم وما بمعناه

من التيقن والتحقق والانكشاف والظهور والشهادة ونحو ذلك هي المخففة
من المثقلة المناسبة للعلم وما بمعناه في معنى التحقق خلافا للفراء وابن
الانباري وليست ان الواقعة بعد العلم وما بمعناه هذه اي ان المصدرية
الناصبة التي تخص بصدرها وح يجب فصلها عن الفعل اما بالسين نحو علمت ان
سيقوم قال الله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى او سوف نحو وا علم
المرء معمر ان سوف ياتي كل ما قدرا او بقد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات
ربهم او بحرف نفي نحو علمت ان لم تقم وان لا تقوم قال الله تعالى فلا يرون
ان لا يرجع اليهم عوضا عما ذهب عنها من حذف احدى نونيها واسمها وهو
ضمير الشان فرقا بينهما وبين ان المصدرية من اول الامر لان المصدرية
لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل شيئا وبل
المصدر معنى فلا يفصل بينها وبين ما اثرت فيها لضعفها ولكونها للاستقبال
وهذه الحروف بعضها للاستقبال وبعضها فلو فصل يلزم التكرار او التنافي
وشذ علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض كما نقل عن المبرد والتي اي ان التي
تقع بعد الظن وما بمعناه كالحسبان فانه ظن غالبا وكالعلم الماقل بالظن
ففيها الوجهان اي جاز ان يكون مصدرية وجاز ان يكون مخففة من
المثقلة ولذلك قرى قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون بالنصب والرفع والتي
بعد غيرهما من الرجاء والطمع والخشية والخوف والشك والوهم والاعجاب
ونحوها مصدرية لا مخففة نحو رجوت ان تفعل وخشيت ان لا تفعل
وانما تعين المخففة من المثقلة بعد العلم وما بمعناه لان ان بعد التخفيف

شاكلة ان المصدرية وهي انسب بالعلم لان كلا منهما لا يدل على التحقيق
وابعد من المصدرية لانها تدل على التوقع والطمع والرجاء المكالة على ان
ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعده معلوم التحقق
فلو وقعت المصدرية بعد العلم لم يسبق الذهن اليها بل الى المخففة للمناسبة
للعلم في معنى التحقيق فيلزم اللبس لا سيما في الفعل الموقوف والمقصود للذين
لا يظهر فيهما الاعراب واما الظن وما بمعناه ففيه الوجهان لانه باعتبار
كالمة على غلبة الوقوع يناسب ان المخففة الدالة على التحقيق باعتبار
عدم التيقن يناسب ان المصدرية الدالة على التوقع فلا يبعد المصدرية
عنه اي عن الظن كما يبعد عن العلم فيساوي المصدرية المخففة في المناسبة
فيصح وقوع كلهما بعده فيجوز في ان التي بعدها الوجهان واما التي ليست
بعد العلم والظن وما بمعناهما نحو الرجاء والطمع والخوف والخشية
والوهم والاعجاب وغيرها فمصدرية لا غير وقال بعض الشارح انما لا يقع
المصدرية بعد العلم وما بمعناه لمنافاة بينها وبين العلم لانها للتوقع والعلم
يستلزم التيقن واما التي للتحقيق فيقع بعد العلم او بعد ما تقرب منه
من الظن ونحوه ويمتنع وقوعها بعض بعد الشك لمكان التنافي بين
التحقيق والشك وفيه نظر لان ذلك يتاتى في المثقلة ايضا وقد جاء
سكت انك ولم ينبث انك ذاهب وليت انك عائد والحق ان ان مشددة
او مخففة لا تدل على ثبوت الخبر وتحققه بل تاكيده والمبالغة كما هو ويمكن
ان يجاب عنه بان ما وقع في الشرح من انها للتحقيق يراد بها بعض معناها

وهو التاكيد والمبالغة كما هو بقرينة وقوعها بعد الشك وفي بعض الشروح
ثم اعلم ان ان بعد التحقيق تقاصرت خطاها فلا تقع مجرورة المحل فلا يقال عجبت
من ان سيقوم ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما بمعناه من التيقن و
التحقق والانكشاف والظهور والشهادة ونحوها او بعد الظن الغالب الذي
هو في حكم العلم فلا يقال رجوت ان ستفعل ولا شككت ان سيقوم
ثم اعلم ان المراد بالعلم في قوله بعد العلم لعلها العلم اليقين الا ول او الظن وان اول
برجيح وقوع المصدرية والمخففة بعده فيجوز علمت ان يخرج زيدا بالنصب
والرفع بمعنى ظننت ولن اي مثال لن مثل لن ابرح الا برح الارض ومعناها
اي معنى لن نفي المستقبل لا نفي الحال وفي الطلا قد نظر لانه يوهم انها
ترادف لا فان معناها نفي المستقبل نفيا مؤكدا وقيل معناها نفي المستقبل
نفيا مؤبدا وهو باطل لانه لو كان كذلك كان قوله تعالى فلن اكلم اليوم
انسيا ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي متناقضا واذا لم يعتمد
ما بعدها على ما قبلها اي اذا لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا
اعتمد ما بعدها على قبلها بان كان ما بعدها خبرا للمبتدا السابق نحو انا اذن
اكرمك او جزاء الشرط السابق نحو ان تاتني اذن اكرمك او جوابا للقسم
السابق نحو والله اذن لا فعلن فح لا ينصب المضارع وقيل نصبه اذا كان
خبرا للمبتدا السابق ولا يقع المضارع بعد اذن معتمدا على ما قبلها
في غير هذه المواضع بالاستقراء واما لا ينصب لانها ضعيفة العمل بدليل
صحة دخولها على ما الذي يفعل نحو انك اذن لصادق فلا تقدر ان تعمل

فيما اعتمد على ما قبلها لان ما قبلها معارض قوي فنلغى وصار كانه سبقها حكما
وذهب بعض الشارحين الى ان معنى قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
اي اذا لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها بخلاف ما اذا كان معمولا لما قبلها فحينئذ
لا ينصب لئلا يلزم توارد العاملين وهما اذن وما قبلها على معمول واحد وفيه
نظر لان هذا التعليل يتاتى فيما اذا كان ما بعدها جزاء للشرط السابق ولا يتاتى
فيما اذا كان خبر المبتداء السابق او جوابا للقسم السابق على انه لا يضر في لزوم
ذلك لامكان عمل احدهما باعتبار اللفظ وعمل الاخر باعتبار المحل كما في ان زيدا
قائم وعمرو فان زيدا معمول للعامل اللفظي لفظا وللمعنوي محلا
حتى كان مرفوع المحل على الابتداء ومنصوب اللفظ على انه اسم ان فافهم
واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله واذن مبتداء وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبره
اي ومثال اذن هذا القول وقوله اذا لم يعتمد ما بعدها الى اخره والجملة معترضة
بين المبتداء والخبر لبيان حكم اذن ويمكن ان يكون قوله اذا لم يعتمد خبر
اذن بتقدير حذف مضاف اي عمل اذن او نصب اذن او حكم اذن حاصل
وقت عدم اعتماد ما بعدها على ما قبلها وكونه مستقبلا ويكون ح قوله
مثل اذن تدخل الجنة خبر مبتداء محذوف اي مثاله مثل اذن تدخل الجنة لكن
الوجه الاول اوفق لسنن الشرح حيث قال مثل كذا ولن مثل كذا فالظاهر ان يقول
اذن مثل كذا وكان الفعل مستقبلا عطف على قوله اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها فيكون هذا شرطا اخر لعمل اذن مثل قولك لمن قال اسلمت اذن
تدخل مثل مثال لا يحتمل الا الاستقبال بخلاف ما اذا كان الفعل حالا نحو اذن

المنك كاذبا فانه لا يعمل لانه انما عمل لتشبهها بان في معنى الاستقبال فاذا فات
الشبه فات العمل واذا وقعت اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان
النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف ان الفعل مع الفاعل كما كان مفيدا
مستقبلا من غير النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها بالعطف وان
ضعف نحو قولك في جواب من قال انا اتيك فاذن اكرمك وكقوله تعالى واذا
لا يلبثون بالرفع وقرئ في غير القرات السبعة واذن لا يلبثوا بالنصب ايضا
وكي اي ومثالك مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها اي معنى كي السببية
اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور
وحتى اذا كان الفعل بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها اي قبل حتى سواء
كان مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم اولا اي سواء كان مستقبلا عند الاخبار
او لم يكن وفيه احتراز عما اذا كان الفعل بعدها حالا بالنظر الى ما قبلها فانها
حينئذ كانت حرف ابتداء على ما ذكر في المتن نحو مرض حتى لا يرجونه بمعنى
كي اي للغرض والسببية وهو للغالب او بمعنى الى ان اي للغاية وفي جعل
حتى بمعنى الى ان تسامح لان ان مقدرة لا داخلة في معناها اذا عرفت هذا
فاعلم ان قوله حتى مبتداء وقوله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة خبره اي
مثال حتى مثل هذا القول وقوله اذا كانت مستقبلا خبر مبتداء محذوف
اي وهذا اذا كان والجملة معترضة بين المبتداء والخبر لبيان حكم حتى
وهذا الوجه اوفق لسننه ويمكن ان يكون قوله اذا كان مستقبلا خبر حتى بتقدير
مضاف اي حكم حتى وهو النصب بتقدير ان حاصل وقت كون ما بعدها كذا ويكون

حينئذ قوله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة خبر مبتداء محذوف اي ونظيره مثل
اسلمت حتى ادخل الجنة هذا مثال حتى بمعنى كي وما بعدها وهو دخول الجنة مستقبل
بالنظر الى ما قبله وهو الاسلام وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى
ادخل البلد مثال حتى بمعنى كي وما بعدها وهو دخول البلد مستقبلا بالنظر
الى ما قبلها وهو السير وبالنظر الى وقت المتكلم يحتمل ان يكون ماضيا او مستقبلا
واسير حتى تغرب الشمس مثال حتى بمعنى الى وما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما
قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا فان اردت الحال الفاء للتنبيه فيكون
هذا نتيجة التقييد بقوله اذا كان مستقبلا او للتعليل فيكون هذا دليلا
على التقييد بقوله اذا كان مستقبلا اي فاذا اردت زمان الحال من المضارع
بعد حتى تحقيقا او حكاية حالا اي حالا محققة بان يكون زمان التكلم
نحو سرت حتى ادخل البلد فيما اذا اخبرت عن السير حال الدخول او محكية
بان حكيت حالا ماضية بحيث كانك تتكلم في تلك الحال وتجعل تلك الحال موجودة
عند تكلمك كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع فانه حكاية
حال ماضية كانت حرف ابتداء جواب الشرط اي كانت حتى ح ابتداء
لا حرف جر اي حرف استيناف اي ما بعدها كلام مستانف لا تعلق من
حيث الاعراب بما قبلها ولا يعني بذلك ان تقدر بعدها مبتداء كما ظن بعض
الشارحين حيث لا يطرد في الجملة الفعلية كقوله تعالى وزلزلوا حتى
يقول الرسول في قراءة الرفع وفي الجملة الشرطية كقوله تعالى حتى اذا جاء
امرنا الاية بخلاف ما قلنا حيث يدخل فيه الجملة الفعلية والشرطية فاذا كان

حرف ابتداء لا حرف جر يمتنع تقدير ان الناصبة المختصة بالاستقبال بعدها

رفع فيرتفع المضارع بعدها لعدم الناصب والجازم اما عدم الجازم فظاهر

واما عدم الناصب فلان ان المصدرية انما يقدر بعد حتى اذا كان المضارع

بعدها مستقبلا واما اذا كان حالا يمتنع تقديرها للتنافي لان المصدرية

للاستقبال فاستحال ان يدخل على الحال وانما كانت للاستقبال لان الداخلة

على المضارع للتوقع والطمع والرجاء الدالة على الاستقبال ويجب السببية

اذا كانت حرف ابتداء اي يجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه

لما فات الربطة اللفظي اي الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها لصيرورتها

حرف ابتداء ومدلولها الاصلي وهو الغاية يقتضي ربط ما بعدها بما قبلها

والجملة بعد جملة مستقلة وجب تحقق الربط المعنوي اي الاتصال

المعنوي لتحقق الغاية التي هي مدلولها الاصلي وذلك بالسببية مثل مرض

فلان حتى لا يرجونه اي حتى اقاربه واحباءه لا يرجون مصيره وبعيث لا يرجون

حيوته ولمرض سبب لذلك رفع المضارع بحيث لم يسقط عنه النون ومن ثم

اي لاجل ان حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء لا حاجة امتنع الرفع اي رفع

المضارع في قولك كان سيري حتى ادخلها في الناقصة اي وقت تحقق

كان الناقصة بحذف خبرها فيه لا مر على تقدير الرفع كانت حتى حرف ابتداء

وما بعدها جملة مستانفة لا تعلق لها بما قبلها فيبقى كان الناقصة بلا خبر وهو

غير جائز فوجب النصب ليكون حتى حرف جر فيكون الجار والمجرور خبر كان وكذا

امتنع الرفع في قولك اسرت حتى ادخلها على صيغة الخطاب والهمزة

للاستفهام اي اسرت كي تدخلها او الى ان تدخلها الآن لانه لو رفع كانت حتى
حرف ابتداء والفعل بعدها حالاً لا يجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها
وههنا يمتنع السببية لان الحال معلوم مقطوع به فيكون الدخول حالاً
مقطوعا به والشيء المستفهم منه مشكوكا فيه من الحال لا يكون رفع السبب
مقطوعا به مع الشك في وقوع السبب وجاز في التامة اي وقت تحقق التامة
بحذف مضافين هذا التركيب وهو كان سيري حتى ادخلها الآن بالرفع
اي وجد سيري حتى ادخلها حيث لا يحتاج الى الخبر فلا يضره كون حتى ابتدائية
وكون ما بعدها مستانفا وجاز ايهم اي الرجال سار حتى يدخلها الآن بالرفع
لان الدخول مسبب الشيء وكلاهما مقطوعان لانه استفهام عن الفاعل لا عن
الفعل فكان الشيء مقطوعا به والشاير مشكوكا فيه فلا يلزم الحال وهو الحكم
بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب ثم اعلم ان قوله وايهم سار حتى يدخلها
اما فاعل بحذف الفعل كما ذكرنا اي وجاز هذا التركيب او مبتدا بحذف الخبر
اي وكذا هذا التركيب وليس بعطف على قوله كان سيري حتى ادخلها لعدم
صلاح تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه ولام كي سميت بها لان معناها
معنى كي اي ومثال لام كي مثل اسلمت لادخل الجنة اي لان ادخل الجنة ولام
الجحود لانكار سميت بذلك لاستعمالها في مقام الانكار وهي لام تاكيد زيد
في خبر كان بعد النفي لكان لفظا مثل قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم
اي لان يعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهذا من حيث الاستعمال فعل
كان هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسبها

لائق بها وفيه نظر لانها لو كانت كذلك لما اختص بخبر كان المنفي فان قيل اذا قدر
ان بعد لام الجحود ان صار الفعل بمعنى المصدر المقدر فكيف يصح الحمل قيل يصح الحمل
على حذف مضاف من الاسم اي وما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي
وما كان الله ذا تعذيبهم او يقال جاز الحمل بصورة الجمل الفعل كذا في بعض
الشروح وفيه نظر لان جواز الحمل بالنظر الى استقامة المعنى لا بالنظر الى صورة
اللفظ واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ولام الجحود مبتداء وقوله مثل وما كان
الله ليعذبهم وقوله لام تاكيد خبر مبتداء محذوف اي وهي لام تاكيد والجملة
معترضة او خبر قوله لام الجحود وعلى هذا قوله مثل وما كان الله خبر مبتداء
محذوف فان قيل قد اضمر ان بعد اللام الزائدة بعد فعل الامر والارادة كقوله
تعالى امرت لاعدل وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد
الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم ويريد الله ليبين لكم كذا [illegible]
في الشرح وصرح بذلك صاحب الكشاف ولم يذكرها المص في الحروف التي [illegible]
بعدها ان قيل يمكن ان يكون هذه اللام لام كي ومفعول فعل الامر والارادة
محذوفا ويكون المعنى امرت بالعدل لا فعل العدل ويريد الله ذلك اي اقامة
الصلوة وايتاء الزكوة وطاعة الله ورسوله ليذهب عنكم الرجس اهل
البيت وما يريد الوضوء والغسل ليجعل عليكم من حرج ولكن يريدهما ليطهركم
ويريد الله ذلك اي ذكر ما ذكر ليبين لكم ويهديكم فلعل المصنف اختار
هذا لكن فيه تكلف وتمحل والاولى ان يقال انها ملحقة بلام كي في كونها داخلة
على المراد والغرض فاكتفى بلام كي عنها وصاحب المفصل ذكر اللام مطلقا بحيث

يتناول الامر كي ولام الجحود واللام الزايدة بعد فعل الامر والارادة وهو الاصوب
والفاء بشرطين اي الفاء التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان مشروطة بشرطين
احدهما السببية اي احد الشرطين ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها والثاني
اي ثاني الشرطين ان يكون ما قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة
وهي امر نحو زرني فاكرمك لفظي نحو زرني فاكرمك لفظي نحو لا تشتمني
فاضربك او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا
او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه او عرض بكسر الراء نحو الا تنزل بنا فتصيب
وانما شرطت السببية لان العدول عن الرفع الى النصب الدال على السببية
حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى
الدال على السببية اي لا يحتاج الى العدول من الرفع الى النصب الدال على
السببية وانما شترط ان يكون ما قبلها احد الاشياء الستة المذكورة
ليبعد بتقدم الاشياء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة
واما نحو قوله ما ترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم
احد الاشياء المذكورة فمحمول على ضرورة الشعر فان قيل الدرك التحضيض
نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ونحو لولا ارسلت الينا رسولا
فنتبع اياتك والترجي نحو قوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع الى اله موسى بالنصب والدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تواخذني
فاهلك قيل لان التحضيض مندرج في النفي معنى لانه يستلزم نفي فعل والترجي
اريد به التمني وان كان التحضيض على صفة الترجي والدعاء مندرج في الامر

والنهي لكونه على لفظهما غالبا فان العرض على لفظ الاستفهام مولد منه فلم ذكر
على حدة قبل العرض معناه عرض المحبة كذا افادة الاستاذنا العلامة زائر الحرمين
الشريفين جمال الحق والدين وقت قرائتي كتاب المفصل وهذا المعنى
معنى مقصود بنفسه من شانه ان ياتي بكل كلام خبرا او انشاء لكنه شاع
فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الا مولدا منه كذا في المفتاح فاعتبر قسما على حدة
باعتبار المعنى وان كان مندرجا في الاستعمال لفظا اندراجا اتفاقيا غير
متعلق باختصاص معنوي بخلاف التحضيض لاستلزامه نفي فعل فيندرج في
النفي والدعاء طلب فيندرج في صيغ الطلب من الامر والنهي والواو بشرطين
اي الواو التي تضمر بعدها ان ملتبس بشرطين الجمعية خبر مبتداء محذوف
خبر مبتدئه محذوف اي احدهما الجمعية وان يكون قبلها اي قبل الواو مثل
ذلك اي مثل احد الامور الستة المذكورة كذا قيل وفيه نظر لان التشبيه
يقتضي ان يكون قبلها مثل احد الاشياء الستة لا عينه وفيه فساد لا يخفى
فالاولى ان يقال معناه مثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الامور الستة المذكورة
او يقال ان كلمة مثل مقحمة اي وان يكون قبلها ذلك اي احد الاشياء
المذكورة اي امرا او نهيا او استفهاما او نفيا او تمنيا او عرضا نحو زرني وازورك
اي ليجتمع الزيارتان ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع بينهما
وانا كل السمك وتشرب اللبن اي يجتمع بينهما ولا تاتيني وتحدث اي لا اجتمع
بين الاتيان والتحديث وليتك تاتي وتحدث اي ليتك تجمع بينهما والا تنزل
وتصيب خيرا اي لا يجتمع بينهما وانما شرط الجمعية لانه لما قصد في الواو

معنى الجمعية نصوا المضارع بعدها ليدل بتغيير اللفظ على تغيير المعنى واذا لم يقصد
الجمعية لا يحتاج الى الدال على الجمعية وانما شرط لعدم احد الامور الستة ليبعد
بتقدم الاشياء من عطف الجملة على الجملة السابقة كما في الفاء واو بشرط معنى الى ان
اي او التي تنصب بعدها ان ملتبس بشرط معنى الى ان او الا ان على حسب الاختلاف
نحو لالزمنك او تعطيني حقي اى الى ان او الا ان تعطيني حقي ق في ادخال
ان في معنى او تسامح لانها مقدرة بعدها لا داخلة في معناه والعاطفة اذا كان
المعطوف عليه اسما اى حكم الحروف العاطفة في باب اضمار ان بعدها حاصل
وقت كون المعطوف عليه اسما يعني ينتصب المضارع بعد الحروف العاطفة
باضمار ان اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم نحو اعجبني
قيامك وتذهب باضمار ان ليكون في تاويل الاسم فيستقيم عطفه على الاسم
ومنه قوله سا طلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجمدا
حيث نصب تسكب بعد الواو العاطفة ليصح عطفه على الاسم وهو قوله بعد الدار
فان قيل ان اريد الحروف العاطفة على الاطلاق كان ذكرا في التفصيل لما لم يذكر
في الاجمال السابق اي في تعداد الحروف التي تنصب بعدها ان وان اريد الحروف
العاطفة من الحروف المذكورة اي حتى والفاء واو والواو لم يتناول ثم في
اعجبني ضربك زيدا ثم تشتم وكان التنصيص في الرواية دالا على عدم الحكم في
غير ما ذكر وليس كذلك كما عرفت قيل هو متعلق بالحروف الاربع المذكورة اى
العاطفة من الحروف المقدرة المذكورة يقدر بعدها ان اذا كان المعطوف
عليه اسما فيكون تفصيلا بعدها لحكم ما ذكر لا بيانا لقسم آخر لم يذكر وقيل

کی یرد ما ذکر ثم انه لم یذکر العاطفة فی التعداد فکیف ذکرها فی البیان ویجوز اظهار
ان مع لام کی نحو جئت لکن تکرمنی ومع ما الحق بلام کی من اللام الزایدة نحو اردت
لان تقوم وامرت لان تذهب ومع الحرف العاطفة ای عاطفة المضارع
علی الاسم نحو اعجبنی قیامك وان تذهب وذلك لان لام کی والحروف العاطفة
واللام الزایدة تدخل علی الاسماء الصریحة فی نحو جئتك للاکرام حیث دخل لام
کی علی الاسم الصریح وفی نحو اعجبنی ضرب زید وغضبه حیث دخلت الواو
العاطفة علی الاسم الصریح وفی نحو ردف لکم حیث دخلت اللام الزایدة علی
الاسم الصریح وانما کانت زایدة لان ردف متعدی بنفسه فیصح ان تدخل
علی الفعل مع ان لانه بتقدیر الاسم بخلاف حتی بمعنی لام کی فانها لا تدخل الاسم
الصریح وحمل علیه ما هو بمعنی الی ولکن اللام الجحود کلا تدخل علی الاسم لاختصاصها
بخبر کان المنفی اذا کان فعلا واما الفاء التی للسببیة بعد الاشیاء الستة
والواو التی للجمعیة بعدها واو التی بمعنی الی فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها
للتنصیص علی معنی السببیة والجمعیة والانتهاء صارت کعوامل النصب فلم یظهر
الناصب بعدها ویجب اظهار ان مع لا فی اللام ای مع لام کی یعنی اظهار ان مع لا
فی اللام ای مع لام کی یجب اذا کان قبلها لام کی تحرزا عن اجتماع اللامین نحو
قوله تعالی لئلا یعلم اهل الکتاب وانما یلی لام کی حرف النفی لاقتضائه التصدیر
ویجزم المضارع بلم ولما ولام الامر ولا فی النهی الجار والمجرور صفة لا وکلم المجازاة
الکلم جمع کلمة او جنس کما عرفت ای الکلم الدالة علی کون الجملة الثانیة جزاء
للجملة الاولی ومسببا لها ای کلمات الشرط والجزاء وهی ای کلم المجازاة ان نحو

ان تكرمني اكرمك ومهما نحو مهما تاتيني اتك واذما نحو اذما تاتني اكرمك واذاما
نحو اذما تخرج اخرج وفي اكثر النسخ هذه الكلمة اعني اذما غير مذكورة وحيثما
نحو حيثما تجلس اجلس واين نحو اين تذهب اذهب ومتى نحو متى تخرج اخرج وما
نحو ما تصنع اصنع ومن نحو من ياتني اكرمه ومن ثمة امر رواية نحو ايا تضرب
اضرب قال الله تعالى ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى وانما تجزم المضارع بكلم
ولما لاختصاصها بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النحو ان كل ما اختص بشيء
وهو خارج عن حقيقته يؤثر فيه ويغيره غالبا بشهادة الاستقراء وتعين
الجزم لكونه الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لم يعمل حرف التعريف
في الاسم مع اختصاصه به وخروجه عن حقيقته وحرف الاستقبال اعني
السين وسوف في الفعل مع اختصاصه وخروجه عن ذاته لجريانها مجرى بعض
اجزاء ما دخلت عليه لشدة الامتزاج فكانها غير خارجة عن حقيقة
الاسم والفعل وانما الجزم بلام الامر ولا في النهي لانهما تشبهان ان الشرطية
في نقل المضارع واخراجه عن اصله حيث تنقل ان الشرطية المضارع عن الحال
الى الاستقبال وتخرجه عن القطع الى الشك وتنقل لام الامر ولا في النهي من الحال
الى الاستقبال وتخرجه من الخبر الى الانشاء وانما الجزم بان الشرطية لاختصاصها
بالفعل كما ذكرنا في لم ولما الجزم بغيرها من كلمات الشرط لتضمنها اياها وانما
لم يعمل لو مع اختصاصها بالفعل لانها للماضي وان دخلت على المضارع والماضي
لا يقبل الجزم واما الجزم مع كيفما واذا بدون ما فشاذ لم يجي في كلامهم على وجه
الاطراد في تركه ما اشارة الى ان الجزم بها مع غيرها ثم اعلم ان معنى هذا

هذا التركيب وهما يكن من شيء فالجزم مع كيفما واذا شاذ فرجعت الفاء الى الجزم
كراهة ان يتوالى بين حرفي الشرط والجزاء ويخبرهم بان الشرطية حال كونها مقدرة
وستعرف من يعمل فيه ولما فرغ من تعداد الجوازم شرع في بيان معانيها فقال
فلم الفاء للتفسير لقلب المضارع ماضيا ونفيه اضافة القلب والنفي الى المضارع
وضميره من باب اضافة المصدر الى المفعول وماضيا مفعول ثاني للقلب اي
لم موضوع لقلب المضارع اي معنى الماضي ولنفيه اي نفي المضارع نحو لم يضرب
ولما مثلها اي مثل لم في قلب المضارع ماضيا ونفيه لكن في لما معنى التوقع
اي نفي بها فعل مترقب متوقع وتختص لما دون لم بالاستغراق اي باستغراق
ازمنة الماضي نفيا اي لامتداد النفي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم نحو لما
يركب الامير اي انتفى ركوبه من ابتداء زمان عدم الركوب الى زمان التكلم
وجواز عطف على الاستغراق اي ويجاوز حذف الفعل نحو قاربت المدينة
ولما اي لما دخلتها ولام الامر هي اللام المطلوب بها الباء للاستعانة اي بواسطتها
الفعل مفعول ما لم يسم فاعله للمطلوب ولا النهي المطلوب بها الباء للاستعانة
اي بواسطتها الترك اي ترك الفعل فقوله لا مبتداء مضاف وقوله النهي
مضاف اليه وقوله المطلوب بها خبر لا النهي بحذف موصوف اي ولا النهي
لا التي يطلب بها ترك الفعل وكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء
يدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول اي لكون الفعل الاول سببا ومسببية
الفعل الثاني اي كون الفعل الثاني مسببا ويرد عليه قوله تعالى وما بكم من
نعمة فمن الله فان قوله فمن الله جواب المبتداء المتضمن بمعنى الشرط

وهو ما الموصولة اي وما حصل بكم من النعمة فهي من الله صادرة ولا يستقيم
السببية لان النعمة الحاصلة بالمخاطبين ليس بسبب لصدورها من الله بل
الامر بالعكس فان صدورها من الله سبب لا يصالها واتصافهم بها وكذا يرد عليه
قولك ان احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك امس حيث لا يستقيم السببية لان
احسانك المستقبل لا يكون سببا للاحسان الماضي واجيب بان المراد السببية
ولو باعتبار الحكم والاخبار عنه اي وما بكم من نعمة فحكم او فخبر انها من الله
وان احسنت الي اليوم فحكم او فخبر اني قد احسنت اليك امس فيستقيم السببية
ويسميان اي سمي الفعلان بعد كلمة المجازاة شرطا وجزاء فيه لف ونشر
اي يسمى الفعل الاول شرطا والفعل الثاني جزاء وانما سمي الاول شرطا من حيث
انه مشروط لتحقق الثاني وانما سمي الثاني جزاء من حيث انه يبتني على الاول
ابتناء الجزاء فان كانا اي الفعلان اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني
ازرك او كان الاول مضارعا والثاني ماضيا نحو ان تزرني زرتك فقوله
او الاول عطف على المضمر المرفوع المتصل وهو ضمير كانا بلا تاكيد بمنفصل لمكان
الفصل وخبره محذوف اي وان كان الاول مضارعا على نحو قوله اني وقيا ربها
لعزيب فالجزم اي فجزم المضارع في الشرط والجزاء في الوجه الاول وفي الشرط فقط
في الوجه الثاني واجب او متعين لدخول الجازم وهو ان اما تضمنها مع صلاح
المحل للانجزام لكونه معربا والماضي مبني فلا يظهر فيه اثر العامل والوجه الثاني
اضعف الوجوه في الشرطية لم يات في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجي الا
في الضرورة الشعر لانه في الصورة سببية المستقبل للماضي على ان تاثير الحرف

في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التاثير في القريب لبعيد كذا في الشروح
وفيه نظر لان الحرف مؤثر في محل غير صالح للتاثير لانه مستقبل وجعل
المستقبل مستقبلا تحصيل الحاصل والبعيد صالح للتاثير لانه ماض على انا لا نسلم
انه لم يؤثر في القريب بل اثر حيث اخرجه عن احتمال الحال الى الاستقبال ومن
القطع الى الشك وجزيه وان كان الثاني مضارعا والاول ماضيا فالوجهان
مبتدأ محذوف الخبر اي فالوجهان جائزان او خبر الوجهان نحو ان اتيتني
اتيه او اتيه اما الجزم فلتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط مع قابلية المحل للانجزام
والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول والجزم افصح
وان كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت كما مر في
المرضي ثم لما فرغ من تفصيل مواضع انجزام الجزاء وعدم انجزامه شرع في تفصيل
مواضع دخول الفاء فيه وعدمه فقال واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد الجار
والمجرور صفة ماضيا اي ماضيا كائنا بغير قد لفظا او معنى تفصيل الماضي
اي ملفوظا كان الماضي اي ملفوظا كان الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى
بان دخلت لم على المضارع نحو ان لم اخرج لم يجز الفاء لتاثير حرف الشرط فيه
في المعنى حيث جعل الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء اما اذا كان
الجزاء ماضيا ومع قد في الاثبات ومع ما ولا في النفي يجب الفاء على ما سنبينه
نحو ان جئت الى اليوم فقد جئت اليك امس وان زرتني فما اهنتك وان
اتيتني فلا ضربتك ولا شتمتك وانما كررها لانها لا تدخل في الماضي الا ان تكون
مكررا وبترك ذكر ما ولا هنا تغير المعنى فعلى هذا كان الواجب للمصنف ان يقول

بغير قد في الاثبات وبغير ما ولا في النفي حيث يجب الفاء حينئذ الا ان يحمل
الكلام على حذف معطوف اي بغير قد ونحوها من الحروف الموجبة للفاء نحو ما
ولا ولو اريد الماضي المثبت لا استغني عن هذه الزيادة لكنه بنا في قوله او معنى
لان ذلك في المضارع مع لم وذلك بمعنى الماضي المنفي اللهم الا ان يقال ان لم
اخرج في قولك ان دخلت لم اخرج بمعنى انتفى خروجي فيكون بمعنى الماضي
المثبت معنى واذا عرفت هذا فاعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدر
بالسين وسوف ولن وقد وغير مصدر بلا اذا كان ماضيا ولا يكون
جملة طلبية ولا انشائية بخلاف الجزاء حيث يصح فيه كل ذلك وان كان الجزاء
مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان جائزان اي ففيه الوجهان الاتيان بالفاء
وتركها كقوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله
منه وكقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ومن يؤمن بربه فلا يخاف
بخسا وكقولك ان تأتني لو ان تأتني الا اتك افلا اتيك لان اداة الشرط
لم يؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتي بالفاء واثرت في تغيير
المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود التاثير من وجه
وان لم يكن التاثير قوي وانما قيد بكونه منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم
فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير
اداة الشرط فيه كقوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وفي
المضارع المثبت نظر حيث يمتنع ترك الفاء في المضارع المثبت مصدرا بالسين او سوف
كقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى فالحق ان يقول وان كان مضارعا

مثبتا بغير السين وسوف والجواب ان ذلك الامتناع بالرفع وهو عدم الدلالة على
التعلق بين الشرط والجزاء وذلك لان اداة الشرط لم تؤثر فيه معنى حيث لم يجعله
بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث لم يجزم فلزمت الفاء الدالة على التعلق بينهما والموانع
مستثناة عن القواعد والا فالفاء واجبة اي وان لم يكن كذلك اي لم يكن ماضيا
بغير قد ونحو من الحروف التي المانعة لفظا او معنى فيمتنع الفاء ولا مضارعا
مثبتا بغير السين او سوف او منفيا بلا بل كان ماضيا مع قد او لا او
مضارعا مع السين او سوف او منفيا بلن او جملة اسمية او امرا او نهيا
او دعاء فالفاء واجبة لان الاداة لم تؤثر فيه معنى حيث لم تجعله بمعنى المستقبل
ولا لفظا حيث لم يجزم فلزمت الفاء للدلالة على التعلق بينهما وانما تركت الفاء
في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها مع ان الجزاء جملة اسمية لضرورة الشعر
وروى المبرد من يفعل الحسنات فالرحمن يشكرها وانما روى ترك الفاء
في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون واذا اصابهم البغي هم ينتصرون
مع كون الجزاء جملة اسمية لان اذا ههنا لمجرد الظرفية لا يترتب فيها معنى
الشرط كقوله تعالى والليل اذا يغشى ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة
الاسمية الواقعة جزاء موضع اي في محل الفاء نحو قوله تعالى وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون والفاء اكثر وانما اقيمت اذا للمفاجاة
مقام الفاء في الجملة الاسمية لانها تدل على التعقيب كالفاء لان المفاجاة تبنى
على الحدوث او عادة فاشبه الجزاء ولهذا قارنت الفاء غالبا نحو خرجت فاذا
السبع وان الشرطية مقدرة مستدله وجزم بعد الاشياء وهي الامر والنهي

والاستفهام والتمني والعرض يعني يجزم المضارع بان مقدرة بعد هذه
الاشياء الخمسة اذا قصد السببية اي اذا قصد كون ذلك الامر واخواته
سببا لمضمون هذا المضارع فيتأتى معنى الشرط مثل اسلم تدخل الجنة جواب
الامر بغير الفاء لان المعنى ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة جواب النهي
بغير الفاء لان المعنى ان لا تكفر تدخل الجنة وهل عندك ماء اشربه لان المعنى
ان يكن عندك ماء اشربه وليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه
والا تنزل بنا تصب خيرا لان المعنى ان تنزل بنا تصب خيرا وانما قدرنا الشرط
مثبتا في العرض مع انه منفي والنفي لا يدل على الاثبات لان كلمة العرض هي
همزة الاستفهام دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات كذا في الرضي ثم اعلم
ان في النهي انما يقدر ان في بعض المواضع اي فيما اذا كان السلب للمضارع ترك
الفعل كما في المثال المذكور في المتن وكما في قولك لا تفعل الشر يكن خيرا لك
بخلاف نحو لا تدن من الاسد ياكلك فانه لا يجوز لان التقدير ان لا تدن
من الاسد ياكلك ان المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر ولا خفاء في
فساد المعنى على ذلك سبب الاكل الدنو لا ترك الدنو ان قدر الشرط المثبت
كان تقديرا لشيء لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا يدل على الاثبات وكذلك
امتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي فانه اجاز تقدير الشرط المثبت
المنفي بعد النهي على وفق لفظ النهي بقرينة المسبب الذي ترتب عليه
وليس ببعيد لو وافقته وانما امتنع عند العامة لان التقدير اي تقدير
هذا الكلام ان لا تكفر تدخل النار بتقدير الشرط المنفي وفق لفظ النفي لان

المقدر يجب ان يكون من جنس الملفوظ ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك لان عدم
الكفر ليس سببا لدخول النار وانما سببه الكفر وان قدر الشرط المثبت كما قدره
الكسائي كان تقديرا لشيء لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا يدل على الاثبات وان
لم يصح تقدير ان الشرطية بعد النفي مطلقا فلا يقال ما تاتينا تحدثنا لان النفي جنس
يدل على وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قدر مثبتا او منفيا يوجب التردد فتنافيا
ثم لما فرغ من المضارع شرع في بيان الامر والنهي فقال الامر اي بناؤه صيغة
يطلب بها الباء للاستعانة اي بواسطتها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف
المضارعة اشار الى من الفاعل احترازا عما يطلب بها قبول الفعل من المفعول ما لم يسم
فاعله فيخرج نحو لتضرب انت على صيغة المجهول وانما قدر الفاعل بالمخاطب احترازا
عن امر الغايب والمتكلم لدخولهما في صيغة المضارع ابقاء حرف المضارعة وان
دخلها جازم بحذف المضارعة الجار والمجرور صفة اخرى لصيغة اي صيغة
ملتبسة بحذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب هذا قيل دافع لا احترازي
وفي بعض الشروح هو احتراز عن صه ومه ولا يرد النقض بقوله تعالى فبذلك
فليفرحوا حيث لم يحذف حرف المضارعة لانه شاذ وحكم آخره اي آخر الامر
حكم المجزوم اي وهو موقوف اي مبني على السكون عند البصرية وحكمه حكم المجزوم
في اسكان الصحيح نحو اضرب وسقوط نون الاعراب نحو اضربا واضربوا واضربي
وحذف حرف العلة نحو ادع وارم واخش عند الكوفيين هو معرب مجزوم
حقيقة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة ساكن وليس برباعي الواو
للحال اي والحال ان ذلك الفعل المحذوف فيه ليس برباعي اي ليس بذي اربعة

احرف فيه احتراز عن نحو اكرم زدت همزة وصل مضمومة بالنصب على انه صفة
لقوله همزة وصل ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة للموافقة اي للاتباع
مكسورة فيما سواه اي في لفظ سواه ماكان فيه بعد الساكن ضمة سواء كان بعده
اي بعد الساكن كسرة او فتحة مثل اقتل مثال لما كان فيه بعد الساكن ضمة اضرب
مثال ماكان فيه بعد الساكن كسرة هذا معطوف بحذف العاطف اعلم مثال
ماكان فيه بعد الساكن فتحة وانما كسر فيما كان بعد الساكن كسرة للموافقة
كما في اضرب وفيما كان بعد الساكن فتحة بالحمل على ماكان فيه بعد الساكن كسرة
نحو اعلم وانما لم يفتح للموافقة لئلا يلتبس الامر بصيغة المتكلم وقفا فاذا امتنع الموافقة
حمل على غيره وان كان الفعل المحذوف رباعيا اي ذات اربعة احرف فمفتوحة
اي همزة الامر منه مفتوحة مقطوعة نحو اكرم لان هذه الهمزة هي همزة باب
الافعال وهي مقطوعة ثم لما فرغ من تقسيم الفعل الى ماض ومضارع وامر شرع
في تقسيم آخر له الى معروف ومجهول الى مسمى فاعله وغير مسمى فاعله فقال فعل
ما لم يسم فاعله اورد في ملابسة اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وقوله
لم يسم فاعله يصلح مثالا لفعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله ويرد عليه ضربني
وضربت زيدا على قول الكسائي فان الفعل الاول حذف فاعله عنده لما عرفت
من قبل انه جاز حذف الفاعل في الفعل الاول عند تنازع المفعولين الفعلين
وليس كذلك فعل ما لم يسم فاعله وكذا يرد عليه نحو قوله تعالى اسمع بهم
وابصر على قول سيبويه فانه جعل المجرور فاعلا وقد حذف من ابصر لانهم الايراد
ما حذف فاعله مغير صيغته او بعد بناؤه للمفعول ويمكن ان يقال معناه

ما حذف فاعله مقامه وكان لسبق الاشارة اليه استغنى عنه ثم اعلم ان كلمة
ما في قوله ما حذف اذا كانت موصولة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله مبتداء وما
في قوله ما حذف خبره وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وذلك لان ضمير الفصل
انما يتوسط بين المبتدا والخبر اذا كان الخبر معرفة او ملحقا بالمعرفة واذا كانت موصوفة
كان قوله فعل ما لم يسم فاعله مبتدا او هو مبتدا ثاني وما حذف خبره والجملة
خبر المبتدا الاول ويمكن ان يكون فعل ما لم يسم فاعله خبر مبتداء محذوف
اي هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله وقوله هو كذا جملة مستانفة فان كان بيان
تغيير الصيغة اي فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره نحو ضرب واكرم
واستخرج ودحرج وتدحرج عندك هذا من وظائف التصريف ذكره في النحو ضمنا
واستطرادا وانما غيرت الصيغة الصيغة لئلا يلتبس الماضي المجهول بالماضي المعروف
وانما اختير التغيير في المجهول لانه فرع وانما اختير هذا النوع من التغيير اعني
ضم الاول وكسر ما قبل الاخر لان معنى فعل ما لم يسم فاعله غريب وهو اسناد
الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل فيختار له وزن غريب لم يوجد
في الاوزان الخروج الضمة الى الكسرة ليدل غرابة الوزن على غرابة المعنى
وانما لم يختر وزن فعل الخروج من الكسرة الى الضمة وان هذا الوزن ايضا
عزيز ما يدل على غرابة المعنى لان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من الخروج
من الضمة الى الكسرة فلاضرورة في اختياره بعد حصول دلالة غرابة اللفظ
على غرابة المعنى بغيره ويضم الحرف الثالث مع همزة الوصل اي حال كونه مقرونا
مع همزة الوصل فيما فيه همزة الوصل نحو افتعل واستفعل ويضم الحرف الثاني

مع التاء حال كونه مقرونا مع التاء الزائدة في اوله خوف اللبس اي لبس الماضي
المجهول بالامر عند الدرج والوقف في الاول نحو فاتقل وانفعل وبالمضارع
المجهول من التفعيل والمعروف من المفاعلة والمجهول من فعلله عند الوقف
في الثاني نحو تكلم وتعوقل وتدحرج ومعتل العين الافصح قيل وبيع اصلهما
قول وبيع فاعلا بنقل الكسرة من العين استثقالا لا وابدل واو قول بعد
النقل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها والمراد بمعتل العين المعتل العين فقط
بخلاف طوي وروي من اللفيفين فانه لم يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع
اعلالين في يروي ويطوي ثم قوله ومعتل العين مبتداء وقوله
الافصح مبتدا ثاني وقوله قيل وبيع خبر المبتداء الثاني والجملة خبر المبتدا
الاول والضمير العائد الى المبتدا محذوف اي الافصح فيه قيل وبيع لان
الجملة الواقعة خبر المبتداء وجب فيها ضمير عائد الى المبتدا وجاء الاشمام
وهو ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعده نحو الواو
اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء والنحاة بالاشمام وقيل هو
ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا معناه تهيئة الشفتين للتلفظ
بالضم من غير ان يتلفظ به بل يتلفظ بكسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور
هنا وانما هو الاشمام الايذان بالاصل الذي تغير لغرض الايذان بان الاصل
في اوايل هذه الحروف الضم ولم يجي الاشمام في بيض جمع ابيض كما جاء في قيل
وبيع لانهم قصدوا باتيان هذا الوزن اي وزن قيل وبيع غرضا لا يتاتى به
وذلك الغرض هو دفع اللبس فارادوا والايذان الى الاصل عند تغيره

وكذلك في بيض وجاء الواو فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء
واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي ومثل باب قيل وبيع باب اختير
وانقيد اي الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال
في الجواز الوجوه الثلثة لمكان المشاركة من باب قيل وبيع وباب اختير
وانقيد في العلة دون استخير واقيم اي دون الفعل المعتل من باب
الاستفعال حيث لم يجئ فيهما الا اخلاص الكسر دون الاشمام والضم لسكون
ما قبل حرف العلة فيهما اصلا اذ اصلهما استخير واقوم وان كان الفعل
مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة حملا على الماضي وفتح ما قبل آخره لخفة
الفتحة وثقل المضارع بالزيادة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويدحرج
ويتدحرج ومعتل العين ينقلب فيه العين الفا نحو يقال ويخاف ويستعان
لما عرف من قواعد التصريف ان كل موضع انفتح الواو والياء وسكن فاء
الفعل نقلت الحركة الى الساكن فابدل المنقول عنه بالالف ابدالا مطردا
على الوجوب اذا عريت عن الموانع وانتصاب قولها الفا على الحال او على انه
خبر ينقلب بجعله بمعنى يصير ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شرع في تقسيم
آخر له باعتبار اقتضاء المفعول به وعدمه فقال المتعدي وغير المتعدي مبتدا
الخبر اي منه الا المتعدي وغير المتعدي او خبر محذوف المبتدا اي هذا
بيان المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق خاص
كضرب فان الضرب توقف فهمه على متعلق لانه لا يتم بدون المضروب
وكذا المتعدي بواسطة الحروف كرغب اليه واعرض عنه فان الرغبة والاعراض

لا يتمان ولا يتحققان بدون المضروب واليه والمعرض عنه فهما متعديات
بالواسطة بخلاف ذهب فانه لازم تعقل متعلق الا ان يلحقه الباء فيصير بمعنى
اذهب ويكون متعديا بالعارض ولا يرد توقف الفعل على الظرف اي على المفعول فيه
لانا نقول ان الظرف لازم لوجود الفعل والمفعول به لازم الماهية فالمفعول
فيه مما يتوقف عليه وجود الفعل لا زما كان او متعديا لا فهمه اذ الزمان لا يتوقف
عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به حيث توقف عليه فهمه وماهيته اذ الضرب
هو استعمال آلة التاديب في محل قابل للام فالمحل داخل في ماهية الضرب ولهذا
قال ما توقف فهمه على متعلق ولم يقل ما يتوقف وجوده على متعلق ولا يرد الافعال
الناقصة حيث توقف فهمها على الخبر لانا نقول المراد متعلق هو فضلة ومن عمدة
عمدة وفيه نظر لانه على هذا يخرج باب علمت من هذا الحد لان مفعوليه عمدة
ايضا واجيب بانا لا نسلم ذلك بل هما فضلتان لجواز تركهما بخلاف الناقصة
مما لم يقصد بخبرها فيما بل ذكرت هذه الافعال لتقييد الخبر والمقصود اسناد
الخبر الى الاسم لا اسنادها اليه وانما هي بمنزلة الظروف ولهذه فكان زيد
قائما معناه زيد قائم في الزمان الماضي وصار زيد غنيا معناه زيد غني
الان لا قبل هذا الزمان وعلى هذا فقس فهي ليست مما يتوقف فهمه على متعلق
وانما يتوقف كيفية ذلك المتعلق على مهوماتها وغير المتعدي بخلافه مبتداه
وخبره اي غير المتعدي ملتبس بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد فان
المتعدي لا يتوقف فهمه على متعلق والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد
كضرب واثنين كاعطى واعلم نحو اعطيت زيدا درهما وعلمت زيدا قائما المثال

الاول مثال ما تعدي الي اثنين ثانيهما هو الاول فيما صدقا عليه ومتعديا الي ثلثة
مفاعيل كاعلم واري وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث نحو اعلمت او رايت
او انبات او نبات او اخبرت او خبرت او حدثت زيدا عمرا فاضلا واجاز
الاخفش الحق ادخال الي اخوات افعال القلوب قياسا لا سماعا وهذه المتعدية
مفعولها الاول كمفعول اعطيت في الاحكام فيجوز حذف مفعولها الاول كما يحذف
كل واحد من مفعولي اعطيت والثاني والثالث اي مفعولها الثاني والثالث
كمفعولي اعطيت في الاحكام فيجوز ترك مفعولهما الثاني والثالث معا ولا
يقتصر علي احدهما كما لا يقتصر علي احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال
الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت علي الحقيقة تقول اعلمت عمرا خير الناس
من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمرا من غير ذكر المفعول
الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس من غير ذكر الثاني افعال القلوب ويسمى
افعال الشك واليقين وهي سبعة ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت
ورايت ووجدت وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لتعلقها بالقوى
الباطنة او لان القلوب محل هذه الافعال واختصار افعال القلوب في السبعة
اصطلاحي واستقرائي ولا تتعديان الي مفعولي استعمالا ولا يجري فيهما احكام
افعال القلوب وانما قدم افعال الشك وهي الاربعة الاول علي افعال اليقين
وهي الثلثة الاخيرة لغلبة افعال الشك وتقدم الشك علي اليقين وجودا
تدخل هذه الافعال علي الجملة الاسمية قوله افعال القلوب مبتدأ وقوله ظننت
الي آخره خبره وقوله تدخل علي الجملة الاسمية جملة مستانفة ويمكن ان يقال

ان قوله افعال القلوب مبتدا، وقوله ظننت الى آخره بدل منه وقوله تدخل على الجملة
الاسمية جزء اي خبر افعال القلوب تدخل على الجملة الاسمية اي على المبتدا،
والخبر لانهما تتعلقان لهما لبيان ماهي عنه كلمة ما موصوفة عبارة عن اعتقاد
تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه من علم او ظن او حسبان او نحو ذلك كذا
في الشروح او عبارة عن شك ويقين اي لبيان شك ويقين تلك الجملة
صادرة عنه او ناشية عنه وفي بعض النسخ وقع عنه مكان عنه اي لبيان
صفة تلك الجملة عند الموصوف من العلم والظن والحسبان ونحو ذلك فتنصب
هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية اي المبتدا، والخبر على انهما مفعول
بهما ومن خصايصها اي خصايص افعال القلوب انها اذا ذكر احدهما اي
احد المفعولين ذكر المفعول الآخر غالبا اي ومن خصايصها ذكر المفعول
الآخر وقت ذكر احد مفعوليها يعني لا يجوز الاقتصار على احدهما وفي النسخ
ومن خصايصها ان لا يقتصر على احدهما اي عدم الاقتصار على احدهما
اي عدم الاقتصار على احدهما وانما لا يجوز الاقتصار على احدهما لان ذكر
المفعول الاول في هذا الباب توطية ووسيلة الى ذكر الثاني لما عرفت
ان تاثيرها في الثاني دون الاول فلو اقتصر على الثاني يلزم ذكر المقصود
بدون ما هو توطية ووسيلة ولو اقتصر على الاول لزم ذكر التوطية والوسيلة
وترك المقصود ولان كلا المفعولين في هذا الباب بمعنى مفعول واحد كان
المعلوم في قولك علمت زيدا فاضلا مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول
اي علمت فضل زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا فكان ذكر احدهما

وترك ذكر الاخر بمنزلة ذكر بعض الكلمة وترك البعض الاخر فلا يجوز الاقتصار على احدهما

ولقائل ان يقول فعلى هذا ينبغي ان يجوز علمت فضل زيد لوجود المعلوم في قولك

علمت زيدا فاضلا وهو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول فان قيل هذا

يشكل بقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو

خيرا لهم على قراة الياء التحتانية وجعل الذين فاعلا حيث حذف المفعول الاول

اذ التقدير ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم

قيل هو قليل فلا يعبا به وانما قال الا ذكر احدهما ذكر الاخر لانه جاز ان لا يذكر

كلاهما كقولهم من يسمع يخل اي يخل المسموع صحيحا وكقوله تعالى وظننتم ظن

السوء اي ظننتم الباطل حقا ظن السوء ثم اعلم ان الجملة الشرطية اعني اذا

ذكر احدهما ذكر الاخر خبر ان والضمير العايد الى اسم ان محذوف اي اذا ذكر

فيها احدهما ذكر الاخر لان الجملة الواقعة خبر لان وجب فيها ضمير عايد

الى اسمها وان مع اسمها وخبرها بتاويل المفرد مبتداء تقدم خبره وهو قوله

ومن خصايصها بخلاف باب اعطيت اي وهذا الملتبس بخلاف باب اعطيت

فانه يجوز ان يذكر احدهما دون الاخر لعدم المانع تقول اعطيت زيدا ولم تذكر

ما اعطيت واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت ومنها اي ومن خصايصها

جواز الالغاء اي جواز اهمال عملها لفظا ومعنى وفي بعض النسخ ومنها انه فيها

الالغاء اذا توسطت هذه الافعال بين جزئي الجملة اي بين المفعولين

نحو زيد ظننت قايم او تاخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت لاستقلال الجزئين

اي المفعولين كلاما تاما علة جواز الالغاء والالغاء عند توسطها او تاخرها

وانتصاب كلاهما على انه حال او تمييز اي لان معموليهما كلام مستقل لصحة الحمل فيتنان
من كونهما معمولا مع ضعف العامل بالتاخير عن كليهما او عن احدهما بل كان
استقلالهما كلاما لصحة الحمل ويمكن ان يعمل فيهما العامل لقوته ذاتا فيجوز الوجهان
بخلاف اعطيت اي وهذا ملتبس بخلاف باب اعطيت فانه لا يجوز الالغاء
اذا توسط او تاخر عنهما لان معموليه ليسا بمستقلين كلاما لعدم صحة الحمل
مثل زيد علمت قايم او زيد قايم علمت الاول مثال المتوسط والثاني مثال المتاخر
ثم اعلم ان فعل عند الالغاء بمعنى المصدر الواقع ظرفا اي زيد قايم في علمي
ومنها اي ومن خصايصها انها اي افعال القلوب تعلق وجوبا اي تهمل عن
العمل لفظا وتعمل معنى بسبب وقوعها قبل حرف الاستفهام وحرف والنفي واللام
اي لام الابتداء يعني انها تعلق اذا دخل اداة الاستفهام ولو متضمنة كالاسماء
المتضمنة لمعنى حرف الاستفهام كاي ومن وما ونحوها وحرف النفي ولام
الابتداء على معمولها او على ما اضيف اليه معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو
وقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت ما زيد منطلق وعلمت لزيد قايم
وعلمت غلام اي الرجلين قايم والمصنف ذكر مثال التعليق فقس عليه فان التعليق
بحرف النفي ولام الابتداء والتعليق بهمزة الاستفهام على انها فهم وبعض مخلف
فيه وانما تعلق هذه الافعال بهذه الامور الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر
الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة والفعل اوجب تغيرها الى نصب
الجزئين فوجب التوفيق باحدهما لفظا والاخر معنى ودخول هذه الثلثة
على المفعول الثاني لا يوجب التعليق في الاول نحو علمت زيدا من هو وجوز بعضهم

تعليقه عن المفعولين وليس ذلك بقوي وانما سمي الغاوها لفظا واعمالها معنى
تعليقا لانها عند تعليقها لا هي ذات عمل ولا ملغاة فكانت مشبهة بالمراة المعلقة
فهي التي يدعها زوجها من غير طلاق ولا هي ذات زوج والدليل على اعمالها معنى
صحة العطف على معموليها بالنصب فان قيل قد جاء في غير هذه الافعال ايضا
نحو قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة وقوله تعالى يسالونك
ماذا ينفقون قيل انه ليس من باب التعليق بل بتقدير القول اي سل بني اسرائيل
قائلا كم اتيناهم من آية بينة ويسالونك قائلين ماذا ينفقون او بتاويل
المفرد اي سل بني اسرائيل جواب هذا السؤال ويسالونك جواب هذا السؤال
فهي في محل النصب على انها مفعول بها وهي بعد افعال القلوب ايضا ماولة بالمفرد
ولكنها قائمة مقام المفعولين وقد يقع مثل هذه الجملة بلا في نحو شككت في زيد اهو
كريم اي في كرمه ومنها اي ومن خصائصها انها اي ان افعال القلوب يجوز
ان يكون فاعلها ومفعولها الاول ضميرين متصلين لشيء واحد اي عبارتان
عن شيء واحد ومفعولها الثاني مظهرا مثل علمتني منطلقا ومثل قوله تعالى
اني اراني اعصر خمرا بخلاف غيرها من الافعال لا يجوز ضربتني وشتمتني
بل ضربت نفسي وشتمت نفسي لان مفعول هذا الباب في الحقيقة هو الثاني
وذكر الاول توطية الى ذكر الثاني لما عرف ان تاثيرها في الثاني دون الاول
فلا يلزم في هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول بخلاف غيرها من الافعال ويلحق
بهذه الافعال في جواز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد عدمتني
وفقدتني لان اول مفعوليهما كاولي مفعولي افعال القلوب في عدم التاثير

كان العدم والفقدان لكونهما عدميين لا اثر لهما في شيء ولبعضها اي لبعض هذه
الافعال معنى اخر يتعدى به اي بسبب ذلك المعنى الى مفعول واحد فقط فظننت
بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة وعلمت بمعنى عرفت وعرفت وان كان
من افعال القلوب لكنه لا يتعدى الى المفعولين استعمالا واختصاص افعال القلوب
في السبعة استعمالي لا عقلي ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت وحسبت
بمعنى صرت ذا حسب اي انواع الشرف وخلت بمعنى صرت ذا خال اي بجلا
وزعمت بمعنى كفلت به وعلى هذه المعاني لا تقتضي الا مفعولا واحدا ولما فرغ
من التقسيم المذكور للفعل شرع في تقسيم اخر للفعل شرع في تقسيم اخر للفعل
باعتبار التمام والنقصان فقال افعال الناقصة الناقصة معدودة فاتى بها
بالذكر ليعلم ان ما سواها تامة وهي ما وضع لتقرير الفاعل اي لتثبيته على صفة
مخصوصة نحو كان زيد قائما فكان قرر زيدا على صفة كونه قائما في الزمان الماضي
الجار والمجرور ظرف مستقر ان كان متعلقا بعامل عام محذوف اي كائنا
على صفة او ظرف لغو ان كان متعلقا بعامل خاص مذكور وهو التقرير في هذا
المقيد احتراز عما سواها من الافعال وانما سميت هذه الافعال ناقصة لنقصانها
من سائر الافعال لان سائر الافعال دال على الحدث والزمان وهذه الافعال لا تدل
الا على الزمان فقط ولان سائر الافعال يتم بمرفوعه وهذه لا يتم به وهي اي
الافعال الناقصة كان وصار وقد زيد ما يرادف صار آل ورجع وحال وعاد
واستحال وتحول وانقلب سيما كان دون انتقل فان كان بمعنى تحول ويجوز استعمال
صار ومرادفاتها تامة على الاصل واصبح واضحى وظل وامسى وبات وآض اي رجع

وغدا اي صار وغدا اي كان في الغداة وهو ما قبل الزوال وراح اي كان في الرواح
وهو ما بعد الزوال الى الليل ولو كان غدا بمعنى رجع في الغداة او دخل في الغداة
وراح بمعنى رجع في الزوال او دخل في الرواح كانا تامين ومازال وما انفك
وما فتئ بالهمزة دون الياء وهي في اللغة بمعنى زال ولا يستعمل الا مع النفي وفيه
لغتان بكسر العين وفتحها العين مع الهمزة فيهما والمضارع يفتئ بالفتح مع الهمزة
وما برح هذه الاربعة ان تكون تامة بمعنى ما انفصل لكنها جعلت بمعنى كان فصار
لا زال زيد عالما بمعنى كان زيد عالما دائما وكذا اخواتها فنصبت نصب كان
وصار وما دام وليس ولم يذكر سيبويه من هذه الافعال سوى كان وصار وما دام
وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها
مخصوصة وقد يجي تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما يقول يتم التسعة
بهذا عشرة اي يصير بهذا عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا وقد
جاء كلمة قد للتقليل اي قلما جاء لفظ ما جاء من الافعال الناقصة اي بمعنى
تفريع على صفة نحو قولهم ما جاءت حاجتك فما استفهامية مبتدأ وجاء
ناقصة بمعنى صارت وضميرها العائد الى اسمها وحاجتك خبرها اي شيء
صارت حاجتك وانما انث الضمير في ما جاءت مع انه عائد الى ما الاستفهامية
باعتبار الخبر كما في قولهم من كانت امك فان ضمير كانت عائد الى من وانما انث
الضمير في ما جاءت لكون ما عبارة في المعنى عن اي اية حاجة صارت هي حاجتك
وفيه وجه لا يخفى واول من تكلم بهذا الكلام الخوارج قالوا لابن عباس رضي الله
عنه حين ارسله علي بن ابي طالب رضي الله عنه اليهم يدعوهم الى الطاعة

وقد جاء قعد ايضا من الافعال الناقصة اي بمعنى تقرير الشيء على صفة نحو قول
الاعرابي ارهف شفرة حتى قعدت اي صارت تلك الشفرة كانها اي كان تلك
الشفرة حربة معناه حدد شفرة اي سكينه الكبير حتى صارت تلك الشفرة
مشبهة بالحربة يعني نيزه كوتاه يعني دشنه وقال الافضل ان لا يتجاوز بهما اعني
جاء وقعد الموضع الذي استعملتهما العرب فيه فلا يقال جاء زيد غنيا وقعد
عمرو فقيرا بمعنى صار وقال بعضهم ان كونهما بمعنى صار مطرد نحو جاء البر
قفيزين حالا خبرا اذ لا معنى لجعله حالا لانه حينئذ يفيد ان البر جاء في هذه
الحال وهذا ليس بمقصود بل المقصود تقرير مجيئه على هذه ولا يطرد قعد
فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار كاتبا بل يقال قعد كانه كاتب لكونه مثل قعدت
كانها حربة تدخل على الجملة الاسمية هذه الجملة مستانفة اي تدخل هذه
الافعال على المبتدأ والخبر لانها لتقرير الشيء على صفة فلا بد من ذكر الشيء
وصفته وانما تدخل عليها لاعطاء الخبر اي خبر هذه الافعال حكم معناها
اي معنى هذه الافعال من معنى ثبوت كما كان وانتقال كما في صار ومرادفاتها
ودوام كما في ما زال وما انفك وما فتئ وما برح وتوقيت كما في دام ونفي
كما في ليس فمعنى كان زيد قائما ان زيد قائم في الزمان الماضي ومعنى صار زيد
غنيا انتقل زيد من الفقر الى الغناء وعلى هذا فقس فترفع هذه الافعال الجزء
الاول من الاسمية لكونه اسما لها وتسمية المرفوع بها اسما اولى من تسمية
فاعلا وتنصب الجزء الثاني على انها خبرها وانما ترفع اسمها لكونه فاعلا
وانما تنصب لجزءها المشبه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما

فقوله مثل لما منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي رفعا ونصبا مثل رفع هذا
الكلام ونصبه او مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف اي هو مثل كذا فكان مبتداه
خبر الجملة التي بعدها وهو قوله تكون ناقصة اي كلمة او لفظة كان تكون
ناقصة وانما اولت بالكلمة او اللفظة لاستعمالها مع نحو من نثره كقوله ناقصة
وتامة ونحو ذلك لثبوت اي لتحقق خبرها اي خبر كان ماضيا دايما
نحو قوله تعالى وكان الله غفورا رحيما ومنقطعا نحو قولك كان زيد غنيا
فافتقر والجار والمجرور اعني قوله لثبوت خبرها صفة ناقصة اي ناقصة كائنة
لثبوت خبرها اي تكون ناقصة بمعنى نحو قوله تعالى وكان من الكافرين
اي صار ويكون فيها اي في كان ضمير الشان نحو كان زيد قايم اي كان الشان
وتكون اي كلمة كان تامة بمعنى ثبت اي وجد وانما سميت تامة لانها تتم بالفاعل
ولا تحتاج الى خبر نحو قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة اي ان وجد
او ثبت ذو عسرة وتكون زايدة وهي التي لا تخل الاصل في الجملة باسقاطها فيكون
وجودها كعدمها نحو قوله سراة بني بكر تسامى على كان المسومة العراب وقوله تع
لمن كان له قلب يتوجه على الوجوه الاربعة وتوجيه هذه الاية على الوجوه
الاربعة ان يقال اذا كانت ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها وان كانت تامة
كان قلبها فاعلها وله صفة متعلقة لها وان كانت زايدة كان له قلب مبتداه
وخبره والمعنى ان له قلب واذا كان فيها ضمير الشان كان ذلك الضمير
اسمها وله قلب مبتداه وخبره في موضع خبرها واذا كانت بمعنى صار كان
قلب اسمها وله خبرها فيستقيم تقرير الاية على الوجوه الاربعة وصار للانتقال

من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا اي انتقل من الفقر الى الغنى واصبح وامسى
واضحى لاقتران مضمون الجملة الواقعة بعدها باوقاتها اي اوقات هذه
الافعال والاضافة بادنى ملابسة اي بالاوقات التي تدل هذه الافعال عليها
وتلك الاوقات هي من الصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيد صايما وامسى
زيد مسرورا واضحى زيد حزينا وبمعنى صار عطف على قوله لاقتران مضمون
الجملة اي تكون هذه الافعال الثلثة بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اي صار
وتكون هذه هذه الافعال الثلثة تامة بمعنى الدخول في الاوقات التي تدل
عليها هذه الافعال نحو اصبح زيد اي دخل في الصباح وامسى عمرو اي دخل في
المساء واضحى خالد اي دخل في الضحى عطف على الجملة الظرفية السابقة
ايضا وهي لاقتران مضمون الجملة وظل وبات لاقتران الجملة الواقعة بعدها
بوقتيهما اي بوقتي هذين الفعلين وهما النهار والليل اي النهار في ظل
والليل في بات نحو ظل زيد مسرورا وبات زيد محزونا قال الله تعالى ظل
وجهه مسودا ويبيتون لربهم سجدا واضافة الوقتين الى ضميرين ظل وبات
بادنى ملابسة وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اي صار وقد
عنهما تامتين نحو ظللت بمكان كذا وبت ببيتنا الحبيبا ولم يذكر مجيئهما تامتين
للقلة وانما فصل هذين الفعلين عن الافعال الثلثة السابقة ولم يقل واصبح
وامسى واضحى وظل وبات لاقتران مضمون الجملة باوقاتها لكان الاقتران
بينها وبين الثلثة السابقة في قلة مجيئهما تامتين بخلاف تلك الثلثة ولذا
لم يذكر مجيئهما تامتين ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك لاستمرار خبرها